

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٥٣

الاثنين، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة هيا راشد آل خليفة (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/61/79 و A/61/463)

(أ) تعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية رسالة من الأمين العام موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة (A/61/550)

تقارير الأمين العام (A/61/85 و A/61/87 و A/61/314)

(د) المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/61/80)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): يجتمع

اليوم هنا لمناقشة قضية بالغة الأهمية بالنسبة للشعب

الفلسطيني من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. إن المساعدة الدولية، التي هي عصب الحياة للشعب الفلسطيني، كانت قد بدأت كمساعدة إنسانية ماسة لشعب أصبحت أغلبيته لاجئين عن طريق القوة والإكراه. وبعد ذلك، وبتزايد الاهتمام الدولي بالجواهر السياسي للقضية الفلسطينية، تطورت المساعدة الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني. وتطورت إلى مساعدة يمكن للشعب الفلسطيني أن يعتمد عليها. فلقد ساعدت الفلسطينيين على تحمل الحقيقة المرة للاحتلال العسكري الإسرائيلي والحرمان الاقتصادي والسياسي الذي فرض عليهم والذي أجبرت الأغلبية منهم على العيش معه.

وهذه المساعدة هي كذلك مساعدة سياسية فيما يتعلق بإطارها. وكان ذلك واضحا من الزيادة الكبيرة في المساعدة الدولية مع بدء عملية السلام وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. فلقد تم تمويل العديد من مشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة من المجتمع الدولي، ووضعت بذلك الأساس لتنمية مستدامة في فلسطين المستقرة لكي تنعم الأجيال القادمة بمستقبل مشرق. وكان المجتمع الدولي قد عقد العزم

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وإلى جانب ممارسة تلك السيطرة منذ أكثر من ست سنوات، كرست إسرائيل، الدولة المحتلة، نظاماً محكماً من الإغلاق والحصار سبب مرارا وتكرار حدوث أزمات خطيرة في الاقتصاد الفلسطيني، وألحق في الماضي القريب دماراً مؤكداً بجميع قطاعات المجتمع.

إن إسرائيل، الدولة المحتلة، لم تألُ جهداً ولم تفوت فرصة في العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها على حساب الشعب الفلسطيني. والأهم من ذلك أنها اتبعت سياسة الإنكار على الفلسطينيين حقهم حتى في وضع الأسس لدولة في المستقبل، وذلك بتدمير أية إنجازات تم تحقيقها من أجل ذلك الهدف.

وخلال السنوات الست الماضية، قامت إسرائيل، الدولة المحتلة، مرارا وتكراراً وبطريقة منهجية، باستهداف وتدمير الإنجازات الاقتصادية الممولة من المساعدة الدولية لصالح الشعب الفلسطيني.

لقد استهدف العدوان العسكري الإسرائيلي، مراراً وتكراراً، الهياكل الأساسية، بما فيها شبكات المياه والصرف الصحي. فقد دمرت الخطة الوحيدة لتوليد الطاقة الكهربائية في غزة. وحولت القوات العسكرية الإسرائيلية مطارها ومينائها إلى كومة من الركام. أما المؤسسات الفلسطينية، بما فيها المؤسسات الأساسية لحماية المواطنين وسيادة حكم القانون، فقد دمرت أيضاً بطريقة منهجية. ومهما قلنا لن نبالغ في وصف الشلل الناتج عن حملة التدمير المنهجي هذه.

وفي الوقت نفسه، فإن من الأهمية بمكان ألا يغيب عن البال أن الآثار المدمرة لهذا الوضع المأسوي تتضاعف لأن الخسائر التي لحقت بالشعب الفلسطيني خسائر لا قبل للاقتصاد الفلسطيني بتحملها، ولأن تمويلها، في الوقت ذاته، جاء من موارد دولية لا يستطيع الشعب الفلسطيني تعويضها. واسمحوا لي أن أشدد هنا على أن تدمير مشروع واحد ممول

على دعم الجهود السياسية التي تبذلها القيادة الفلسطينية للتوصل إلى السلام والاستقرار في المنطقة من خلال بناء كيان فلسطيني مستقر وقابل للحياة اقتصادياً، وملتزم بالسلام واحترام القانون الدولي. ولكن مع الأسف، تعرض ذلك الالتزام والإنجازات التي تمخض عنها لوطأة القوة العسكرية الساحقة للاحتلال الإسرائيلي الذي دمر، خلال السنوات الست الماضية، الإنجازات العريضة على الشعب الفلسطيني. وفي الحقيقة، استطاعت إسرائيل، الدولة المحتلة، من خلال سياساتها غير الشرعية واعتداءاتها العسكرية، وكذلك حصارها الاقتصادي الخانق، أن تضمن دمار الاقتصاد الفلسطيني وتحويل الشعب الفلسطيني من مجتمع شاب منتج إلى مجتمع مشلول جائع.

لقد مضى ٣٩ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. بما فيها القدس الشرقية. ومنذئذ، تغير الكثير على الأرض وعلى المستوى السياسي، ولكن شيئاً واحداً لم يتغير على الإطلاق وهو: سياسة الاحتلال الإسرائيلي لإخضاع الشعب الفلسطيني باستنزاف موارده وإنكار حقوقه وتخطيط أحلامه.

فقبل البدء في عملية السلام، قام الاحتلال الإسرائيلي بتكبيد الاقتصاد الفلسطيني وأبقاه رهينة وحرمة من القدرة على بلوغ كامل إمكاناته أو وضع أية أسس قابلة للبقاء. فلقد حرم الفلسطينيون من جميع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والصناعية والاستيراد والتصدير، وأصبحت حكراً خاصاً لمنفعة إسرائيل، الدولة المحتلة. وأجبر الاقتصاد الفلسطيني، طيلة عقود، على أن يكون سوقاً استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية التي تمتعت بالهيمنة الكاملة على الأسواق. وحتى بعد توقيع العديد من الاتفاقات الاقتصادية كجزء من عملية السلام، أصرت إسرائيل، الدولة المحتلة، على مواصلة السيطرة على تدفق العملة والبضائع وعناصر الاقتصاد الأخرى، واضعة بذلك ضغطاً هائلاً على الاقتصاد الفلسطيني الوليد.

الماضي، ارتفع عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر في غزة بنسبة ٣٠ في المائة ليصل المجموع إلى نسبة مفزعة هي ٧٥ في المائة. وهذه الأرقام المزعجة نتيجة مباشرة للحصار الذي تفرضه إسرائيل، الدولة المحتلة، على قطاع غزة، الذي تعزله عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة والعالم.

ونتيجة لذلك، أصبح ١,١ مليون فلسطيني من أصل ١,٤ مليون يعيشون في غزة يعتمدون على مساعدات الأمم المتحدة في قوتهم اليومي. وبكل بساطة، فإن القول "بعدم وجود أمن غذائي" في هذه الحالة أمر ليس مبالغاً فيه. ومع الأسف، فإن هذه الحقائق الصارخة ما هي إلا غيض من فيض في فلسطين، التي حذرت الأمم المتحدة والخبراء الآخرون من أنها تواجه وضعاً إنسانياً كارثياً نتيجة للسياسات القمعية للاحتلال الإسرائيلي.

وخلال العام الماضي، استمرت المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني من خلال آلية وضعتها المجموعة الرباعية رداً على تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة. ومهما كانت النوايا الطيبة لهذه الآلية الجديدة، فإن العواقب العملية لما هو في الأساس مقاطعة دولية للسلطة الفلسطينية، هي الشلل التام. وهذا أمر هام بصورة خاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار أن الآلية الجديدة لا تشمل مساعدة السلطة الفلسطينية على دفع رواتب ١٣٠.٠٠٠ موظف حكومي يشكلون ٢٣ في المائة من السكان الفلسطينيين العاملين. فضلاً عن ذلك، اقترنت المقاطعة باحتجاز إسرائيل ٦٠ مليون دولار في الشهر هي المبالغ المستحقة للسلطة الفلسطينية من الضرائب التي تجمعها إسرائيل.

وعلى العكس من المساعدة الإنسانية، زادت هذه الظروف الجديدة من تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية أصلاً على أرض الواقع. أضف إلى ذلك كارثة البطالة المرتفعة والانهيار الاقتصادي التام، وإفلاس الموظفين

من جهات دولية يعني أنه لا بد من تحويل موارد هامة وشحيحة لإعادة بناء هذا المشروع، مما يؤدي إلى خسارة الشعب الفلسطيني للمزيد من أصوله الاقتصادية الممكنة.

وفي الواقع، فإن هذه الحملة الإسرائيلية المنظمة من التدمير والتخريب قد أدخلت الشعب الفلسطيني في حلقة مفرغة من الترميم وإعادة البناء بدلاً من البناء والتنمية. إن الطبيعة الشاملة للخراب الذي حل بجميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني من جراء العدوان العسكري الإسرائيلي، لا تترك متسعاً للتنمية والتخطيط. بل إنها قيدت الشعب الفلسطيني بواقع محدود، حيث أصبح البقاء هدفاً في حد ذاته بدل أن يكون أمراً مسلماً به، وحيث أصبحت التنمية أولوية منسية بدل أن تكون واقعاً متواصلاً.

إن معاينة الدمار الذي لحق بما بناه المجتمع الدولي هي نصف الحقيقة، لأنها لا تعرض الصورة كاملة. كما أنها لا تكشف الغطاء عن الآثار الشاملة للأعمال العدوانية الإسرائيلية المدمرة. وبدلاً من الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة على قطاع غزة، نجحت إسرائيل، الدولة المحتلة، في تجميد أي نتيجة إيجابية للمساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. واستطاعت أن تحول هذه المساعدة من التنمية المستدامة إلى مساعدة إنسانية طارئة إلى حد كبير. ولئن كانت تلك التبرعات السخية من المجتمع الدولي تحظى بالاحترام وأسمى آيات التقدير من الشعب الفلسطيني وقيادته، فإنها لا تحل المشكلة. فهي، ببساطة، مساعدات طارئة إلى حد كبير، لا تساعد الفلسطينيين المتلقين لها إلا في البقاء على قيد الحياة خلال الأزمة الحالية، بدل استعمالها في بناء مستقبل أكثر إشراقاً. ولذا، فإن من الأهمية القصوى بمكان أن ننظر إلى متطلبات المساعدات الحالية من هذا المنظور.

وفي الوقت الراهن، يعيش عدد كبير من الفلسطينيين تحت خط الفقر على ٢,١٠ دولار في اليوم. وخلال العام

وينبغي ألا تكون هذه القضية قضية مختلفة. ففي الواقع، ينبغي للحالة الحرجة الناتجة عن الأعمال المقيتة التي تمارسها الدولة المحتلة أن تزيد من عزم المجتمع الدولي على التصرف بحزم ليضع حداً نهائياً لدمار شعب بأكمله وليس فحسب أملاكه ومشاريعه الممولة وإمكانياته المستقبلية.

وفي هذا الصدد، تكتسي المساعدة الإنسانية أهمية حتمية، لأن هذه المساعدة هي عصب الحياة الذي ستقوم عليه الدولة الفلسطينية القابلة للحياة جنباً إلى جنب مع إسرائيل. إن قيام الدولة المحتلة بتدمير الهياكل الأساسية والمباني العامة والمؤسسات الاقتصادية الحيوية الأخرى، يرتقي إلى جرائم حرب، حسبما جاء في العديد من التقارير التي قدمت إلى الجمعية.

يجب أن تتوقف هذه الأعمال كي يتسنى تحويل المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى مجالات البناء والتنمية. ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لإسرائيل، الدولة المحتلة، بمواصلة إهدار وتخريب ما يقدمه العالم من تبرعات سخية، من خلال العقاب الجماعي الذي تترله بالشعب الفلسطيني وإنكار حقوقه وتدمير فرصه في دولة قابلة للحياة.

السيدة ساهوسارُنغسي (تايلند) (تكلمت

بالانكليزية): أقرأ هذا البيان بالنيابة عن الممثل الدائم لتايلند.

اسمحوا لي بدايةً أن أنوه مع التقدير بالجهود التي بذلها الأمين العام في سياق سلسلة التقارير التي تركز على عملية الانتعاش الجارية في أعقاب الكوارث الطبيعية، فضلاً عن تعزيز التنسيق الدولي للمساعدة في حالات الطوارئ - هذه التقارير المعروضة علينا.

لما كانت تايلند من البلدان التي تأثرت تأثيراً سلبياً بمد التسونامي في عام ٢٠٠٤، فإن مسألة المساعدة الإنسانية

الحكوميين الذين كانوا حتى الآن يشكلون الضمانة المتبقية للإسهام في المجال الاقتصادي.

وبينما يمكن تفهم أنه لا يمكن تقديم المساعدة إذا كانت ضد سياسات الدولة العضو أو أهدافها السياسية، فإن المقاطعة الدولية هذه لا يمكن تفسيرها، فقد أدت بصورة عملية إلى معاقبة جماعية للشعب الفلسطيني. إن المقاطعة تؤدي بكل بساطة إلى نتائج عكسية لأنها عقدت وضعاً معقداً أصلاً على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وفي هذا الإطار، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى التقرير الأخير الذي قدمه السيد جون دوغارد عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، الذي يذكر فيه "أن الشعب الفلسطيني قد أخضع لعقوبات اقتصادية - وهذه هي المرة الأولى التي يعامل بها شعب محتل مثل هذه المعاملة" (A/HRC/2/5، الموجز).

إن إسرائيل، الدولة المحتلة، استعملت مراراً وتكراراً الحججة المريحة في الدفاع عن النفس وما يسمى بالاحتياجات الأمنية لتبرير انتهاكاتها المتواصلة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحملتها التدميرية وعدوانها العسكري على الاقتصاد الفلسطيني وكذلك الحصار الذي فرضته على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى قطاع غزة بصورة خاصة.

إن حق الدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية ينبغي ألا تقبل أبداً كأعذار للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ومخالفات القانون الدولي. والواقع أن الهجمات الموجهة ضد أهداف مدنية محرمة في القانون الإنساني الدولي ويمكن اعتبارها جريمة حرب. ونظراً لمسؤولية الدولة المحتلة عن حياة ورفاه السكان الخاضعين لاحتلالها، فإن القانون الدولي يلزم إسرائيل بدفع تعويضات عن جرائم الحرب التي اقترفتها.

بـ ١٠ ملايين دولار منها، والسويد بـ ٢,٥ مليون دولار. وقد تم في آخر اجتماع للمجلس الاستشاري لصندوق الائتمان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، اقتراح ما يناهز ٢٣ مشروعاً بترتيبات إقليمية ووطنية لاستخدام الصندوق، ونشجع على تقديم المجتمع الدولي والقطاع الخاص مزيداً من التبرعات للصندوق - وعلى استخدامها.

ونود أيضاً توجيه الأنظار إلى الترتيب الاحتياطي للمنتدى الإقليمي التابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ويرمي هذا الترتيب إلى تسهيل عمل جهود الإغاثة في المنطقة في الوقت المناسب وبفعالية عن طريق تعزيز الروابط، ونعتقد أنه يمكنه تكملة ترتيبات الأمم المتحدة وبرامجها القائمة والترابط معها، فضلاً عن ترتيبات وبرامج منظمات أخرى، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي. وفي هذا المجال، نود الإعراب عن تقديرنا لهذا البرنامج لاختياره تايلند موقعا لمرق التآهب والاستجابة الآسيوي الإقليمي. ونرى أن قاعدة أوتاباو الجوية توفر موقعا مثاليا لهذه العملية الإنسانية. وستتدارس حكومة تايلند تفاصيل المشروع مع برنامج الأغذية العالمي، للإسراع في تجسيده حقيقة.

وترحب تايلند أيضاً بإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ، الذي سيعزز الاستجابات في سياق الاحتياجات الحساسة بتقصير الزمن، فضلاً عن العناصر الأساسية للاستجابات الإنسانية في الأزمات الناقصة التمويل.

إن التنمية المستدامة مع التركيز على التنمية البشرية والاجتماعية هي في صميم سياسات تايلند للمساعدة الإنسانية. وسينصبّ التركيز أيضاً على نتائج طويلة الأمد، تتوفر لها مقومات البقاء. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان فائق أن تنسق وكالات الأمم المتحدة سياساتها وتنفيذ برامجها في سبيل تقديم المساعدة بصورة أجدى، وإحداث تغييرات

في حالة الطوارئ قريبة من قلوبنا. ويسرنا أن نتبادل بتواضع مع الجمعية، في هذا النقاش المشترك، في إطار البند الفرعي (أ) للبند ٦٩ من جدول الأعمال، ما لنا من خبرات الماضي الخاصة فيما يتصل بتعزيز المساعدة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية في سبيل الإنعاش، فضلاً عن آرائنا في تعزيز التعاون الدولي في هذين المجالين.

لا يزال سبيل الإنعاش على أثر المد التسونامي في تايلند محفوفاً بالتحديات لبلدنا. وفي هذا الصدد، نعبر عن تقديرنا للمساعدة التي قدمها لنا المجتمع الدولي في فترة الكارثة. وقد أقرت حكومة تايلند سياسة تأهب لأزمة الكارثة - بشكل خطة أساسية وطنية، يمكن للوكالات الدولية المعنية أن تستند إليها كإطار لاعتماد نُهج وتدابير للاستجابة لكوارث المستقبل في المنطقة.

ويضاهي إدارة الأزمات أهمية الإدارة السابقة للأزمات واللاحقة لها، وهي تقتضي التعاون ما بين الوكالات الوطنية والتعاون من قبل المجتمع الدولي. ومن أساليب التخفيف من وطأة الكوارث إقامة نظم الإنذار المبكر، مع رفع مستوى التأهب لدى عامة الجماهير والعاملين في مجال الإغاثة. وترى تايلند أنه لا بد من ترتيبات إقليمية للاستجابة بفعالية للكوارث الإقليمية.

وفي هذا الصدد، أنشأت تايلند، في أواخر عام ٢٠٠٥، بالاشتراك مع بعض بلدان منطقة جنوب شرقي آسيا والمحيط الهندي صندوقاً ائتمانياً متعدد الجهات المانحة لإقامة نظام إنذار مبكر بالتسونامي لبلدان منطقة جنوب شرقي آسيا والمحيط الهندي. وهذا الصندوق تديره لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. والمبلغ الموجود حالياً في الصندوق هو ١٢,٥ مليون دولار - أسهمت تايلند

منهجية. وقد أثبتت عمليات تقييم آخر الاستجابات لحالات الطوارئ على أثر المد التسونامي وزلزال باكستان والحالة في دارفور، بالبرهان، أن المسائل الجنسانية قد أُهملت إلى حد بعيد.

ولا بد من إدماج الجوانب الجنسانية في جدول أعمال إصلاح المجموعة وفي استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث. ويلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات الوقائية وإجراءات الحماية الفعالة للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ونشعر بالسرور للعمل المستمر في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية باتخاذ تدابير ملموسة لإدماج المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني.

يصح الاستنتاج بأن الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ ظل ناجحاً حتى الآن. فقد أدى الصندوق إلى تحسين الاستجابة وزيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به، سواء في ما يتعلق بحالات الطوارئ المفاجئة أو بالأزمات المهملة. ومن الحيوي المحافظة على السرعة والمرونة في الوقت نفسه مع كفالة المراقبة المالية الكفوة. وتمشيا مع توصية الفريق الرفيع المستوى المعني بالتماسك على نطاق المنظومة، تعزم النرويج زيادة مساهمتها في الصندوق في عام ٢٠٠٧. وناشد المانحين الآخرين زيادة مساهماتهم. وفي الوقت نفسه، يلزم توفير قاعدة أوسع للمانحين، وناشد الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد مساهمات للصندوق أن تفعل ذلك.

ويحظى تنسيق العمل الإنساني على أرض الواقع بأهمية قصوى. ويتعلق تعزيز نظام تنسيق العمل الإنساني بوجود الأشخاص المناسبين مع المهارات المناسبة في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. وتمثل المبادرات الأخيرة، مثل تطوير قدرات احتياطية للمنسقين المدربين لتقديم المساعدة الإنسانية، خطوات في الاتجاه الصحيح.

حقيقية في الواقع. ويشكل بناء قدرات المجتمعات المحلية والأفراد عاملاً أساسياً أيضاً في تحديد الاستجابات المستدامة.

ولفريق الأمم المتحدة القطري، في هذا المجال، دور أساسي يقوم به في تعزيز عمليات التنسيق والتعايش بين جهود تطوير قدرات الجهات الفاعلة المحلية والدولية، بما يشمل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بغرض تأمين اتساق أكبر لسياسات عمليات الاستجابة الإنسانية وفعاليتها.

وفي هذا الصدد، تحيط تايلند علماً بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة لتحسين فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها، لا سيما في مجال المساعدة الإنسانية. ونتطلع أيضاً إلى تقرير الأمين العام المرتقب وتوصياته.

إن تعزيز قدرة السلطات الوطنية والمحلية والمجتمعات على الاستعداد للأزمات ومواجهتها أمر حاسم الأهمية، إن كنا نريد التخفيف مما للكوارث من آثار سلبية. وعلى الأمم المتحدة تقدير قدرات وشبكات الاستعداد القائمة على الصعيدين الوطني والمحلي في سبيل تلبية شتى احتياجات المساعدة على بناء القدرات.

أخيراً، يؤكد وفدي أن نجاح عملنا مع الأمم المتحدة لا يرتكز، بما نعد، بل بما نحدثه فعلاً من تغييرات وتحسينات في حياة الناس في الميدان.

السيد لوفلد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تظل

النرويج مناصراً قوياً لعمل الأمم المتحدة الإنساني. ونؤيد برنامج الإصلاح والجهود المبذولة لتعزيز نظام مواجهة الاحتياجات الإنسانية. وقد بُذل الكثير في هذا المجال؛ غير أنه لا تزال هناك تحديات لا بد من مواجهتها.

تحب النرويج أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها لإدراج المنظور الجنساني في جميع برامج الأمم المتحدة بصورة

وفي حالات الصراع أيضا - مثل الصراع الدائر في أفغانستان - من الحيوي ضمان التعاون المدني - العسكري الفعال، في الوقت نفسه مع مراعاة الأدوار والمسؤوليات المختلفة التي تضطلع بها الأطراف الفعالة المدنية والعسكرية. وتقوم الحاجة إلى زيادة السرعة في الجهود المدنية لبناء السلام الدائم في أفغانستان. وبغية بلوغ هذه الغاية، لا بد من تحسين التعاون المدني - العسكري. وعلى وجه الخصوص، نود أن نشهد دورا تنسيقيا قويا تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالتعاون الوثيق مع السلطات الأفغانية. وتنتقل إلى المزيد من مناقشة كيفية بلوغ هذه الغاية.

ودعا الفريق الرفيع المستوى المعني بالتماسك على نطاق المنظومة إلى زيادة الوجود الموحد للأمم المتحدة: برامج "الأمم المتحدة الواحدة". ويؤكد الفريق على ضرورة الاستمرار بقوة في جهود إصلاح العمل الإنساني. ولا بد من متابعة التوصيات، وتنتقل إلى مواصلة الأمين العام الحالي والأمين العام المقبل إبداء روح القيادة في هذا الصدد.

أخيرا، تود النرويج أن تعرب عن امتنانها لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد يان إغلند، على جهوده الدؤوبة في حشد الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني بأسره بغية الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. لقد وضعت قيادته القوية خلال أمواج تسونامي في المحيط الهندي معايير جديدة للاستجابة في حالات الطوارئ. كما أنه استرعى انتباه العالم إلى الأزمات المهملة والمتدنية التمويل، مثل الأزميتين في دارفور وفي شمال أوغندا.

السيد كابوما (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الجيد (A/61/314) عن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية: الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة

ما زالت النرويج ملتزمة التزاما كاملا بالنهج العنقودي بوصفه العنصر الرئيسي لإصلاح العمل الإنساني. وتم إجراء تحسينات هامة، ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان تقسيم أوضح للعمل وقدرات أفضل وأهداف تشغيلية محددة. ويلزم أن نطور المزيد من الشراكات الفعالة بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من غير الأمم المتحدة، مثل المنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وينبغي أن يولى منع وقوع الأزمات الإنسانية أولوية أعلى في جدول أعمال الأمم المتحدة. وتواجهنا صراعات مسلحة مطولة، فضلا عن تغير المناخ والتدهور البيئي والفيضانات وعمليات الجفاف والأعاصير ونمو السكان وتوسع المدن العشوائي والفساد. ويلزم أن نستعد بشكل أفضل للاستجابة للأزمات الإنسانية التي تنجم عن هذه التحديات.

وتود النرويج أن تؤكد على أن التعاون بين القوات العسكرية والوكالات الإنسانية في تقديم الإغاثة في حالات الكوارث لا بد أن يعالج من منظور إنساني. وأظهرت حالات الطوارئ التي حصلت مؤخرا الحاجة إلى تنسيق أفضل بين الاستجابات الإنسانية والعسكرية، يقوم على أساس مبادئ توجيهية واضحة. ويقوم الآن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية باستكمال مبادئ أوسلو التوجيهية بشأن استخدام الأصول العسكرية والمدنية والدفاعية لتقديم الإغاثة في حالات الكوارث. وسيعاد إطلاق المبادئ التوجيهية في أوسلو في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ويحدونا الأمل أن تسهم المبادئ التوجيهية المستكملة في تفاهم أفضل وممارسات أفضل في التنسيق المدني - العسكري في الأعوام المقبلة.

وتقدر زامبيا أهمية الأطر المؤسسية والإدارية والقانونية للإدارة الفعالة للكوارث. وتزداد هذه الأهمية بصفة خاصة عند التركيز على الحد من أخطار الكوارث - وهو نهج استباقي - أكثر من التركيز على إدارة الكوارث، التي تأتي، بطبيعتها، كرد فعل. وفي هذا الصدد، بدأت زامبيا، في عام ٢٠٠٥، سياسة وطنية لإدارة الكوارث ومرشدا وطنيا لعمليات إدارة الكوارث.

تطوير السياسة وإطلاقها اللاحق حتمتهما ضرورة الابتعاد عن اتخاذ نهج مخصص ومجزأ لإدارة الكوارث والانتقال إلى نهج استباقي ومنسق. وتضع هذه السياسة إطارا وطنيا لنظام إدارة الكوارث وتحدد مهمات كل الجهات ذات المصلحة، ابتداء من الحكومة المركزية وانتهاء بالتوابع أو لجان القرى على مستوى المجتمعات المحلية. ويقوم البلد الآن بوضع إطار قانوني لإدارة الكوارث. وتجري في هذه المرحلة صياغة مسودة القانون الخاص بذلك.

ولضمان التوافق في الآراء على القضايا الوطنية المتعلقة بالكوارث، أنشأت زامبيا المنتدى التشاوري الوطني لإدارة الكوارث، وهو منبر وطني يجمع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووكالات القطاع الخاص. ويوفر المنبر محفلا لتبادل المعلومات المتصلة بأنشطة الحد من مخاطر الكوارث ويعمل أيضا كنقطة دخول للمساعدات الإنسانية من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي بشأن المساعدة الإنسانية، شاركت زامبيا في عدد من أنشطة المساعدة الإنسانية الدولية، مثل عملية الإنقاذ الدولية خلال الفيضانات في موزامبيق في عام ٢٠٠٠، وشاركت وما زالت تشارك في عدد من بعثات التقييم التابعة للأمم المتحدة. وأود أن أشير أيضا إلى أن زامبيا مستعدة للمشاركة في أي أنشطة دولية في المستقبل حسب وعند الاقتضاء.

التنمية. ويبرز التقرير التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في تحسين الاستجابة الدولية للكوارث وفي تعزيز قدرات البلدان المعرضة لوقوع الكوارث على إدارة الكوارث.

وتولي زامبيا قدرا كبيرا من الأهمية لجهود الأمم المتحدة لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية، وللمساعدة الاقتصادية الخاصة لإدارة الكوارث التي قدمت وما زالت تقدم للبلدان المعرضة للكوارث. وبالتالي نرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، المقدم استجابة للقرار ١٢٥/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي طلب إلى الأمين العام تحسين الاستجابة الدولية للكوارث الطبيعية.

ويسلم وفدي بأن الكوارث تسبب خسائر مباشرة لرأس المال المنتج والمخزونات والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن خسائر غير مباشرة بتعطيل الإنتاج وتدفق السلع والخدمات، وبالتالي تؤدي إلى خسائر في الإيرادات. وفضلا عن ذلك، نسلم بأن أهمية التصدي لما أصبح حلقة مفرغة للخسارة البشرية والمادية المتكررة والتدهور البيئي والاجتماعي وزيادة التعرض للخطر تتطلب من المجتمع الدولي أن يوحد جهوده لاعتماد نهج لإدارة الكوارث يراعي ترابط التهديدات وأوجه الضعف على المستوى العالمي. ونرى أنه ينبغي لهذا النهج أن يشمل الحكومات الوطنية في التخطيط والاستعداد الاستراتيجيين للكوارث على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية، بالمحافظة على مستويات عالية من المساعدة للانتعاش والتعمير فيما بعد الكوارث ومنح الأولوية للحد من خطر الكوارث كمسألة تستحق اهتماما جادا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شيدياوسيكي (زمبابوي).

الإنسانية في مجال الكوارث الطبيعية، حسب وعند الاقتضاء، على الصعيدين الوطني والدولي.

السيد بورسلي (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم بندا هاما على جدول أعمالها، هو "تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة". وقد اضطلعت الأمم المتحدة خلال الفترة الماضية بدور بارز عبر وكالاتها المتخصصة وبرامجها ومكاتبها المختلفة في تيسير نقل وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة. وإننا نشاطر الأمين العام ما جاء في تقريره من توصيات حول إعادة توجيه ممارسات الوكالات والمنظمات الدولية المعنية بالإغاثة الإنسانية، من توفير السلع والخدمات إلى دعم وتعزيز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية، لإدارة الكوارث ودعم البرنامج الدولي للاستجابة لحالات الكوارث، الذي ينفذه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وأود أن أؤكد على استمرار وقوف دولة الكويت، حكومة وشعبا، إلى جانب الشعوب الشقيقة والصديقة، التي طالتها الآثار المدمرة لتلك الكوارث. ونحیی جهود المجتمع الدولي على تعاونه وتضامنه الفعال في الاستجابة بتقديم المساعدات السخية وتيسير عمليات الإغاثة الإنسانية الضخمة للتخفيف من حدة آثار تلك الكوارث على الشعوب التي تعرضت لها. لقد عبر المجتمع الدولي عن أسمی أوجه التضامن والتعاون من خلال الأزمات التي مرت على شعوب بعض المناطق التي تأثرت بالكوارث الطبيعية، لا سيما كارثة تسونامي، التي ضربت في عام ٢٠٠٤ بعض دول جنوب شرقي آسيا والمحيط الهندي، وبالكوارث العاتية التي ألحقت دمارا شاملا في ولاية لويزيانا في الولايات المتحدة، والتي سميت إعصار كترينة، بالإضافة إلى الزلازل التي ضربت باكستان.

وحققت زامبيا أيضا عددا من الإنجازات في مجال الكوارث والحد من آثارها. ويتضمن ذلك المبادرة بسن قانون إدارة الكوارث، وإنشاء وتجهيز مركز عمليات الطوارئ، وتشغيل الهياكل الوطنية لإدارة الكوارث التي تضم لجنة وزارية وأعضاء المجتمع على مستوى المجتمعات المحلية والقرى، واستضافة تدريبات المحاكاة التي قامت بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي أطلق عليها اسم عملية الملاك الأزرق، وتعلقت بالنقل الجوي لإمدادات الإغاثة من المدن إلى المناطق الريفية في زامبيا، وجررت في عام ٢٠٠٣، والتنفيذ الناجح لمشروع الإنعاش الطارئ من الجفاف في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، بدعم من البنك الدولي.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، ما زالت زامبيا تواجه عددا من العراقيل، منها عدم وجود معلومات أساسية شاملة عن مواطن الضعف، ومحدودية القدرة اللوجستية للاستجابة السريعة لحالات الكوارث، والحاجة إلى ترشيد نظام الإنذار المبكر، وضعف القدرة الوطنية الشاملة للتقييم المتعلق بتوافر الموارد للرد على الكوارث وتقليل الأضرار.

في الختام، أود أن أوجه نداء إلى المجتمع الدولي ليستمر بدعم أقل البلدان نموا في تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية الطارئة في حالات الكوارث. وبالنسبة لزامبيا، فإننا نود أن نطلب المساعدة في المجالات التالية لبناء القدرات في الاستعداد لمواجهة الكوارث والرد عليها في الوقت المناسب: النوعية والتدريب على الاستعداد لمواجهة الكوارث، وترشيد وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، وإجراء تقييم وتحليل شاملين لمواطن الضعف بهدف جمع المعلومات الأساسية عن مواطن الضعف على الصعيد الوطني، وإجراء تقييم للقدرات الوطنية لتحديد الموارد المتاحة والفجوات.

إن هذه المساعدة، إذا ما قدمت، ستؤدي دورا هاما للغاية في تمكين زامبيا من المشاركة الفعالة في المساعدة

إقليمي فعال للإنذار المبكر للتخفيف من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية.

وفيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، يشير تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/61/80، إلى أن الفترة المشمولة بالاستعراض شهدت تغيرات متسارعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة اتسمت خلالها الحالة بالغموض وخيبة الأمل. ويشير التقرير كذلك إلى أرقام مخيفة بشأن الاقتصاد الفلسطيني، إذ يعيش حوالي ٤٨ في المائة من الفلسطينيين دون خط الفقر. ووصلت مستويات البطالة إلى ٢٣ في المائة وفقا لبيانات منظمة العمل الدولية. وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية أن ٧٦ في المائة من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أبدوا حاجتهم إلى المساعدة. وفي هذا الصدد، تؤكد على استمرار دولة الكويت في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني سواء بشكل مباشر إلى السلطة، أو عبر وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

كما تؤكد على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لإنهاء الانتهاكات الإسرائيلية ودوامه العنف، وإيقاف تشييد الجدار العازل، ورفع القيود المفروضة على تنقل المواطنين الفلسطينيين، والتحرك نحو استئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية سلمية وحل عادل وشامل للصراع في الشرق الأوسط.

ودولة الكويت ستواصل العطاء على أساس ثنائي أو عبر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، لا لمواجهة الكوارث فحسب، بل وإعادة البناء من خلال الجهود التي تقدمها بعض مؤسساتنا الإنمائية، كالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية الكويتية، متطلعين إلى عالم يعيش فيه الجميع بأمن واستقرار ورفاهية.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للأمين العام على تقاريره المعروضة علينا اليوم، والتي

إن سياسة دولة الكويت لمواجهة هذه الكوارث تقوم على اللجوء إلى تقديم مساعداتها بشكل ثنائي إلى الدول أو المناطق المنكوبة، وذلك بعد دراسة الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لإيماننا بضرورة سرعة التجاوب في تقديم المساعدات. وقد قدمت الكويت خلال السنتين الماضيتين مساعدات مالية على النحو التالي: ٨٠٠ مليون دولار للدول المتضررة من كارثة تسونامي، و ٨٠٠ مليون دولار للدول المتضررة من زلزال جنوب آسيا؛ ٥٠٠ مليون دولار لضحايا إعصار كترينة. كما قدمت مساعدات مالية بقيمة ٣٠٠ ٠٠٠ دولار إلى بعض الدول في بحر الكاريبي، وهي جامايكا وغرينادا وكوبا وهندوراس وهايي وبليز، وذلك للمساهمة في مواجهة آثار إعصار ويلما. وأود الإشارة إلى أن المساعدات المقدمة هي مساعدات صافية لا ينتقص منها تكاليف المواصلات والمصاريف الإدارية.

كما ساهمت الكويت في الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار. وقدمت دولة الكويت عن طريق جمعية الهلال الأحمر الكويتي تبرعات لتضري زلزال باكستان وجنوب آسيا بمبلغ ٢,٥ مليون دولار، بواقع ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لكل وكالة من وكالات الأمم المتحدة، وهي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

إن زيادة اتساع نطاق الكوارث الطبيعية خلال السنوات الأخيرة، وما نجم عنها من خسائر فادحة في الأرواح وعواقب وخيمة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لا سيما في الدول النامية، تستدعي من المجتمع الدولي حشد الطاقات وتضافر الجهود للتصدي للكوارث الطبيعية ومحاولة الوقاية منها أو التخفيف من حدتها. وفي هذا الشأن، تؤكد على أهمية إنشاء وتعزيز نظام

ولذا، فإننا نرحب بدعوة الأمين العام الدول الأعضاء والمناخين والمنظمات الإنسانية ذات الصلة إلى الاستثمار في عمليات التأهب والاستعداد والتعافي المبكر وتقليل المخاطر الناجمة عن الحالات الإنسانية الطارئة. كما تتفق مع إشارته إلى أهمية الإطار الإقليمي في معالجة الأزمات التي تحتاج إلى عمليات عابرة للحدود. وتتفق أيضا مع اقتراحه قيام الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة التي لها صلة بالشؤون الإنسانية بدعم آليات التنسيق الإقليمي بما يؤدي إلى مزيد من الاتساق والاستخدام المرن والفعال للقدرات على النحو الأمثل.

وانطلاقاً من حرص مصر على المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة تداعيات الكوارث الإنسانية، وتقديم مساعدات الإغاثة العاجلة - دولياً وإقليمياً وثنائياً - وفق احتياجات وأولويات الدول المتضررة، حرصت مصر على أن تكون من الدول المؤسسة للصندوق المركزي للأمم المتحدة للاستجابة لحالات الكوارث، وقدمت له دعماً مالياً وفعالاً، بمشاركة أحد خبراءها في المجموعة الاستشارية للصندوق. وتدعم في هذا السياق توصية الأمين العام في تقريره بالعمل على تعظيم تأثير الصندوق وتحسين أدائه وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٢٤/٦٠ في هذا الشأن.

وفي الوقت الذي تتفق جميعاً على الهدف، لا بد من تفادي استخدام مفاهيم عامة غير محددة في مجال الأنشطة الإنسانية، مثل اللغة المستخدمة في صياغة التوصية الواردة في تقرير الأمين العام، بأن يقدم المناخون الموارد اللازمة على المستوى القطري لتنفيذ الأطر المنهجية أو المجموعات والأنشطة المتعلقة بهذا النهج. فلم يثبت حتى الآن جدوى تحديد مفاهيم أو تجميع أنشطة في مواجهة الأزمات والكوارث الإنسانية.

تسهم في تسيير النقاش حول هذه المسألة التي توليها مصر أهمية خاصة.

إن تقرير الأمين العام، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٠، حول تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ A/61/85، ينطلق من واقع يدعو إلى القلق، لأن العام الماضي شهد زيادة بنسبة ١٨ في المائة في عدد الكوارث واسعة النطاق والتي أدت إلى مقتل ٩٢ ألف شخص، وأثرت على حياة ١٥٧ مليون شخص، وأحدثت دماراً اقتصادياً قدر بـ ١٥٩ بليون دولار. ويزيد من قلقنا ما تشير إليه الإحصاءات من أن النمط السائد يمثله منحني صاعداً كماً ونوعاً، من حيث تواتر وتكرار وقوع الكوارث - بأنواعها، هيدرولوجية وجيولوجية - ومن حيث شدتها وحدتها، وتداعياتها وآثارها التدميرية.

وعلى خلفية ما تقدم، تجدد مصر تأكيدها على الحاجة الملحة إلى بناء القدرات المؤسسية للدول كيما تتصدى بفعالية ونجاح للكوارث الطبيعية وتدابير الحروب والتراعات، على نحو يبدأ بمرحلة وقائية قبل وقوع الكارثة، تعزز من قدرة الدول على التوقع والإنذار المبكر والاستعداد، وتمرر لاحقاً لتساعد على إزالة آثار الكارثة وإعادة البناء واستعادة المسار نحو استكمال خطوات التنمية المستدامة.

ويؤكد تقرير الأمين العام أنه على الرغم من تعدد المواثيق الدولية المؤكدة على أهمية بناء قدرات الاستجابة للكوارث، فإن هذه القدرات ما زالت مقيدة بنقص الموارد وضعف التمويل، مما يتطلب تكثيف جهود الأمم المتحدة للتنسيق بين الأطر الدولية والوطنية من جهة، وتدعيم التنسيق الدولي متعدد الأطراف لمواجهة هذه التغيرات، من جهة أخرى.

الفلسطيني، الأمر الذي سترتب عليه زيادة في الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للسكان الفلسطينيين.

ولكي يحقق هذا الدعم الدولي الهدف المرجو منه، لا بد من أن تتمكن وكالات الأمم المتحدة من تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني بسرعة وبشكل كاف، عن طريق تعزيز الآليات القائمة. ولذلك، لا بد من تدعيم دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وتمكينها من القيام بدورها في الأراضي الفلسطينية. ولا بد من احترام إسرائيل لاتفاق المعابر وفتح كل السبل للشعب الفلسطيني للتفاعل مع العالم الخارجي وتلقي المساعدات الإنسانية. ولا بد من تجديد هذا الاتفاق ورفع القيود المفروضة على حركة المنظمات التي تقدم مساعدة إنسانية للشعب الفلسطيني، إلى أن يتحقق هدفنا الأساسي في أقرب فرصة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، من خلال التفاوض، وليس من خلال العنف والأزمات الإنسانية الخانقة.

ختاماً، سيدي الرئيس، كنا نتطلع إلى تلقي توصيات من الأمين العام في ختام تقريره عن المساعدات للفلسطينيين، الذي انتهى بتقديم بعض الملاحظات دون تقديم رؤية مستقبلية للتعامل مع الموضوع. ولذلك، نرى ضرورة قيام الأمانة العامة بمعالجته بشكل فعال في تقاريرها القادمة لكي تتفاعل رؤية الأمم المتحدة مع رؤية الدول الأعضاء لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

السيد سكر - كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام على كل تقرير من التقارير التي قدمها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وسأناقش الآن هذه التقارير - خاصة التقرير المقدم عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/61/85) والتقرير عن التعاون الدولي

وباعتبار أن الدول هي صاحبة الحق، وعليها تقع المسؤولية والدور الأساسي في تقديم المساعدة والحماية لمواطنيها، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، فإن الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ينبغي أن يقوم على تعزيز تلك الجهود الوطنية والعمل على وصول المساعدات إلى مستحقيها، وألا تستخدم تلك المنظمات لاستغلال الحاجة الملحة للشعوب للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو لفرض أجندات خاصة من خلال الاهتمام بفئات معينة دون الاهتمام بفئات أخرى.

وقد أكدت أحداث الأيام الماضية، خاصة فشل مجلس الأمن في التصدي للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، نتيجة لاستخدام حق النقض، ضرورة الاهتمام بشكل خاص بالتعامل الفعال مع تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/61/80) عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٦/٦٠.

فالواقع المأساوي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، والانتهاكات المستمرة والمتزايدة لحقوق الإنسان التي تقوم بها إسرائيل، وإعاقتها لأي عمل دولي أو إقليمي منظم لتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني، قضية تستوجب وقفة دولية حازمة من الجمعية العامة، خاصة وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن استخدام القوة - سواء في فلسطين أو لبنان - لن يقود إلى التسوية، بل سيقود إلى زيادة مشاعر الإحباط واليأس، التي تغذي مشاعر التطرف والكراهية التي نحن جميعاً في غنى عنها.

ولذا، لا بد من التنفيذ الفعال لتوصية الأمين العام بتوفير دعم مالي كبير من جانب المجتمع الدولي، لتحاشي وقوع مزيد من التدهور في نوعية الحياة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحيلولة دون انكماش الاقتصاد

وبالتالي، ووفقاً لتقرير الأمين العام، كانت غواتيمالا في العام الماضي من بين البلدان العشرة الأكثر تضرراً من حيث عدد الأشخاص الذين قتلوا بفعل الكوارث الطبيعية وعدد من تضرروا من هذه الكوارث. ومن المحزن أن بلدنا يحتل المرتبة الرابعة بين هذه المجموعة من البلدان من حيث الضرر الاقتصادي الكبير الناتج عن الكوارث الطبيعية.

وفي ظل هذه الظروف، نوافق على أنه يجب تحديد القدرة الوطنية والمحلية على الاستجابة لهذه الكوارث قبل أن يتسنى تحديد أي الجوانب بحاجة إلى تقوية وأين. ويوجد في غواتيمالا منسق وطني لتخفيف حدة الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان - وهو يرأس مؤسسة تضم مكاتب وكيانات من القطاعين العام والخاص تعمل معاً على إدارة المخاطر وتخفيفها. وتعمل غواتيمالا أيضاً مع بلدان أخرى في منطقة أمريكا الوسطى، في إطار مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، لتجميع الجهود والخبراء والموارد بغية التصدي للكوارث على نحو أكثر فعالية.

وبالنسبة لنظام الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، نعتقد أنه بإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث، تتوفر لنا الآن، عناصر قيمة ستمكننا لا من التنبؤ بقدر أكبر بتمويل الاستجابة للحالات الإنسانية في حالات الطوارئ فحسب، بل تسهم أيضاً في المساعدة الإنسانية الموجهة لتلبية احتياجات محددة - وهي مساعدة نثق في أنها ستكون أسرع وأكثر فعالية.

ونرى أيضاً أن من المهم مشاركة الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، في ميدان الاستجابة للحالات الإنسانية، وندعم توسيع هذه المشاركة. وفي هذا الصدد، نؤيد فكرة توسيع مشاركة كيانات من خارج الأمم المتحدة والتنسيق معها، وإنشاء

بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية (A/61/314).

ونود أيضاً أن نبرز الجهود التي تبذل لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الطوارئ، التي تقدمها الأمم المتحدة وجميع البلدان التي تجدد نفسها في كفاح مستمر لتخفيفها، والإعراب عن امتناننا لهذه الجهود. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولا سيما وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، الذي كان مشغولاً جداً في العام الماضي وحقق إنجازات هامة خلاله، لا سيما بالنسبة لأفريقيا.

إن المساعدة الإنسانية المقدمة في حالات الطوارئ ينبغي أن تبدأ بتخفيض الخطر والاهتمام بوقاية الأشخاص الذين يعيشون في ظروف تجعلهم عرضة للخطر. ويجب أن ندرك الحاجة لكسر دورات الضعف المدمرة التي تكبدهم باستمرار خسائر بشرية ومادية، وتؤدي إلى تدهور بيئي واجتماعي أيضاً. ولوضع حد لتلك الدورات، نتفق مع فكرة التركيز أولاً على البؤر الساخنة المعرضة للكوارث وتوجيه جهودنا من منظور إقليمي لضمان التصدي على نحو شامل ومتكامل ومتعدد الأبعاد على الأجل الطويل.

وغواتيمالا، شأنها شأن بلدان أمريكا الوسطى الأخرى، مثال واضح للمناطق المعرضة للكوارث التي تعاني باستمرار من ضعف كبير. فنحن نعرف أن الأعاصير والعواصف يمكن أن تهب على المنطقة وتعرضها للفيضانات والانهيارات الطينية أثناء الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر؛ وأنها قد تعاني دورات من الجفاف وحرائق الغابات أثناء الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى حزيران/يونيه؛ وأنها عرضة للثورات البركانية والزلازل والأمواج البحرية على مدار السنة. فالخطر الذي تتعرض له ينطوي على أبعاد خطيرة.

العام بشأن ضرورة إيلاء اهتمام خاص لآفة العنف القائم على نوع الجنس، الذي يرتكب في حالات الطوارئ الإنسانية. ونكرر مرة أخرى رفضنا الكامل والقاطع لهذا النوع من العنف. وهذا هو سبب دعمنا للجهود الرامية لتقوية المؤسسات الوطنية واعتماد تدابير توفر قدراً أكبر من الحماية والتدريب والتثقيف للسكان توكياً من زيادة هذا النوع من العنف أثناء الأزمات الإنسانية. وتفرض علينا التزاماتنا الدولية وواجب حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون معاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات ضد سكاننا الضعفاء، كما تفرض علينا توفير الدعم المناسب والحد الأدنى من الضمانات للضحايا الناجين.

وتعتقد غواتيمالا أيضاً أنه يجب إيلاء اهتمام خاص للسمات الخاصة، والسمات الثقافية مهمة أيضاً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تضررت مجموعات سكاننا الأصليين بصورة رئيسية جراء الآثار المدمرة لعاصفة ستان المدارية. ووفقاً لما جاء في تقرير الأمين العام، توفي أكثر من ٦٧٠ شخصاً وأبلغ عن اختفاء ٨٤٤ آخرين وأصيب ٣٨٦ شخصاً، ويقدر عدد المتضررين بـ ٤٧٥ ٠٠٠ شخص.

وإن تقاليد مجتمع الشعوب الأصلية لها دور أساسي في نجاح إدارة نظام تقديم المساعدة في حالة الأزمات الإنسانية وفي الجهود الموجهة للانتعاش فيما بعد، الأمر الذي يتوقف بالضرورة على ترميم النسيج الاجتماعي. ولذلك، نؤيد بقوة ضرورة أن تأخذ المساعدة الإنسانية في الحسبان السمات الثقافية المميزة لكل بلد، لا من أجل تنسيق أنشطة متكاملة فعالة فحسب، بل وللوقاية من التأثيرات الضارة المترتبة على تشريد السكان والفوضى الاجتماعية التي تنجم عن ذلك وتعرض تقاليدهم للخطر.

كما أن إدراج العناصر الإنسانية في الولاية الأولية لبعثات حفظ السلام المتكاملة جانب آخر نوليه أولوية عليا.

هياكل تفاعلية ذات طابع رسمي أكبر، تمكن من تنسيق الاستجابة قبل حدوث الأزمات وبعدها. ونعتقد أيضاً أن نهج المجموعات يوفر فرصة هامة لتحقيق قدر أكبر من مشاركة المجتمع الدولي.

وبالنسبة لأزمة العجز المزمن في التمويل، يعتقد وفدي أن جميع الكوارث متساوية في أهميتها وينبغي ألا تقم على أساس البلد الذي يتكبد أكبر عدد من الوفيات أو أكبر قدر من الضرر أو يحظى بأوسع تغطية إعلامية. ولهذا السبب، نؤيد مبادرة المنح الإنسانية السليمة، وكذلك توصية الأمين العام بتحديد مؤشرات للمساعدة الإنسانية، لا سيما تحديد الحد الأدنى لمستويات المساعدة للمستفيدين وتحديد الأهداف البعيدة الأجل المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا السياق، نغتنم الفرصة لإعراب عن امتناننا للمعلومات التي وفرها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/61/85/Add.1، الذي يتناول تفاصيل استخدام الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، ويتضمن استنتاجات هامة بشأن الأشهر الستة الأولى من عمله. وشأننا شأن الوفود الأخرى، نحث على أن تصبح التبرعات التي قطعت للصندوق دفعات نقدية، لأنه يجب تغذية أرصدة الصندوق لكي يكون أداة مفيدة. ونرى أن توقيت عقد مؤتمر المانحين رفيعي المستوى للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، الذي من المقرر عقده في أوائل كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، توقيت جيد. وسيكون هذا المؤتمر فرصة جيدة للحصول على مزيد من التبرعات والإسهامات للاستجابة لحالات الطوارئ.

ومن خلال مصاعب عديدة واجهتها غواتيمالا على مدى السنين، فقد أدركت أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للمجموعات الضعيفة، التي تتفاقم هشاشتها بانهميار هياكل المجتمع والهياكل الحكومية. وفي هذا الصدد، نتفق مع الأمين

لبنان وتقديم المساعدة للأشخاص العائدين إلى ديارهم. كما نود الإشارة إلى أن وجود كثير من الذخائر غير المنفجرة يوجد تحديا إضافيا بالنسبة لتلك العمليات.

ونناشد دوائر المانحين أن تلبي بسخاء الاحتياجات الإنسانية في قطاع غزة وفي لبنان.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): من دواعي الأسف أننا ما زلنا نواجه واقع هذا العالم المتصف بانعدام المساواة وبالتهديدات المتزايدة والعقبات المتنامية التي تعترض طريق السلام والتنمية، فالأزمات الإنسانية آخذة في الانتشار في أرجائه ومن يمكنهم تعبئة الموارد للتخفيف من عواقب الكوارث ما زالت تعوزهم الإرادة في هذا الصدد.

وغضب الطبيعة لا يفرق بين بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو. ورغم ذلك، فعواقب الكوارث الطبيعية المتتالية في السنوات الأخيرة تكشف بدرجة غير مسبوقة عن خطورة الأزمة التي نواجهها نحن بلدان العالم الثالث فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة الدولية. فشعوب الجنوب ما زالت تعاني من أثر الأوضاع الناجمة عن النظام الدولي المجحف الراهن، مما يقوض القدرة الوطنية على الاستجابة للتحديات الهائلة التي تفرضها آثار الكوارث الطبيعية.

لذلك، من الضروري أن يصاحب المساعدات الإنسانية التزام جدي غير مشروط بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان النامية، وينبغي ألا تحدد المساهمات لأغراض المساعدات الإنسانية مسبقا، ولا ينبغي تقديمها خصما من الموارد اللازمة لتطوير التعاون الدولي.

وفي ظل هذا النظام الدولي المتسم بالأحادية القطبية وممارسة الهيمنة من خلال الاستخدام "الوقائي" غير المشروع للقوات المسلحة، تؤكد كوبا مجددا سلامة مبادئ الإنسانية والحياد والتزاهة والاستقلال، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وفي قرارات الجمعية المتتالية.

وقد زادت تجربتنا الوعي بهذه المسألة. فنحن بلد عانى، أثناء انتقاله من الصراع إلى السلام من عواقب الكوارث الطبيعية، مثل إعصار ميتش العنيف، الذي اجتاح أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٨، أي بعد عامين فقط من توقيع اتفاقات السلام في غواتيمالا. ولذلك، فإننا نؤيد ونقدر فائدة الجهود التي بذلت حتى الآن في إطار بعثتي جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. ورغم التحديات الماثلة في المستقبل أمام بعثتي هاييتي وكوت ديفوار، نحث أيضا، على مواصلة تحديد الأولويات بدقة وتحسين التنسيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في عملية التخطيط للبعثات المتكاملة.

لذلك، نشعر بالارتياح للأهمية التي يوليها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة لدور المنظمة في تقديم المساعدات الإنسانية وإصلاحها ضمنا لتحسين قدرتها على الاستجابة.

وأخيرا، أود أن أتطرق بإيجاز إلى الأحداث المأساوية التي وقعت في قطاع غزة والضفة الغربية، وكذلك في لبنان، في الأشهر الأخيرة. والحالة في قطاع غزة تدعو للقلق بصفة خاصة. ومن المؤسف أن نرى الحالة تتدهور بسرعة متزايدة. والعوامل الرئيسية في هذا التدهور تتمثل في العمليات العسكرية الإسرائيلية وأعمال مجموعات المتطرفين الفلسطينيين وازدياد التوتر بين أنصار حماس وفتح. وقد ازداد تدهور الحالة الإنسانية نتيجة للتدمير واسع النطاق الذي لحق بالبنية التحتية المدنية في تلك الأراضي. ونشدد على ضرورة أن تبقى نقاط العبور مفتوحة للسماح بدخول الأغذية والأدوية وغيرها من المواد الهامة، وخاصة الوقود.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في لبنان، نقدر الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية والوكالات العاملة في المجال الإنساني. ويجب إيلاء الأولوية في الظروف الحالية لضمان الوصول إلى السكان المتضررين في جنوب

وفي هذا السياق، يتطلب الأثر السلبي المتزايد للكوارث الطبيعية تعزيز الأنشطة الوطنية ذات الصلة بالوقاية والتخفيف من الآلام والتخطيط وتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من الكوارث، الذي عقد في اليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وينبغي تعزيز آليات التعاون الدولي. ومما يبرهن على ذلك تجارب الأعوام الأخيرة مع الأعاصير التي ضربت حوض الكاريبي وخليج المكسيك وأمريكا الوسطى، فضلا عن الكوارث الطبيعية التي عانت منها باكستان وإندونيسيا وغيرهما.

وتقديم المساعدة من باب التضامن مع الذين يحتاجون إليها هو أحد الدعائم في سياسة كوبا الخارجية، وقد استمر برنامجنا للتعاون طوال الفترة التي انقضت منذ قيام ثورتنا وتربو على ٤٠ عاما. ومن هذا المنطلق، قدم الأطباء والمدرسون والمهندسون وغيرهم من المهنيين والفنيين الكوبيين خدمات نبيلة في عدة مناطق من كوبنا. وبعد حدوث إعصار كاترينا، تكونت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وحدة هنري ريف الدولية للأطباء المتخصصين في حالات الكوارث والأوبئة الخطيرة. ويقدم أفرادها المساعدة للسكان في بلدان كثيرة. وهم يقفون على أهبة الاستعداد للعمل ليس أثناء الكوارث الطبيعية فحسب، بل وفي حالات الطوارئ الأخرى التي تقتضي المساعدة، كاندلاع الأوبئة، وفي المكافحة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

هذا إسهام كوبا: أخصائيون ومهندسون على استعداد لتبادل الخبرة الوطنية الكوبية في أعمال المساعدة والمعونة الطارئة، وأطباء يقومون بإنقاذ الأرواح وتخفيف الآلام ومكافحة الأمراض، مقدمين خدمات صحية أساسية لمن فقدوا كل شيء ومن يعانون كارثة الإهمال. وهم لا ييغون جزاء سوى ما يعودون به إلى الوطن من الشعور

ويتسم مبدأ الاستقلال بأهمية حاسمة. فينبغي الفصل بين الأهداف الإنسانية والأهداف السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي أهداف أخرى قد تكون لدى أي من الجهات الفاعلة تجاه المناطق التي يجري تنفيذ عمليات المساعدة الإنسانية فيها.

وتتطلب الحالة الراهنة أن يستحوذ الانتقال من الإغاثة إلى التنمية على الاهتمام الذي يستحقه، وأن يجتهد المجتمع الدولي لتمكين من يحاولون الانتعاش من الأثر الناجم عن الكوارث الطبيعية من استئناف خططهم الوطنية للنمو الاقتصادي المجدي ومواصلة تقدمهم نحو التنمية المستدامة، وأن يشجع على توفير الموارد اللازمة للتصدي لعواقب الكوارث على المدى البعيد.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نتخذ خطوات لإحياء النشاط الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمعات المتضررة. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات ما يلي: إلغاء الديون الخارجية أو الإعفاء من قسط كبير منها أو إعادة جدولتها، بما يتيح للبلد المعني فترة سماح تساعد على الإسراع بجهود إغاثته وإعادة إعمارته وتنميته، والتشجيع على بذل جهد منسق فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من المصادر الجديدة والإضافية للموارد المالية التي تقدم للدول المتضررة، وتشترك فيه المؤسسات المالية الدولية، خاصة البنك الدولي، ومنح تسهيلات ومعاملة تجارية تفضيلية مؤقتة لمنتجات محلية محددة، ولا سيما للمنتجات الآتية من المناطق المتضررة من الكارثة. ويمكن أن يكون الهدف من ذلك المساعدة في إعادة بناء القدرات الإنتاجية وإيجاد الوظائف. كما يمكن اتخاذ إجراءات أخرى من خلال اليونسيف واليونسكو وغيرهما من الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الأطفال المتضررين من الكوارث، لا سيما الذين فقدوا ذويهم، مما يسهم في نمائهم البدني والذهني.

ترتكبها مجموعات مسلحة، سواء تحت سيطرة الحكومات أو بدونها، مما يسبب معاناة للسكان المدنيين.

واعترفت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) بحقوق الإنسان بوصفها ركيزة للمنظمة ينبغي أن تتخلل جميع أنشطتها بطريقة شاملة. ومن ذلك المنظور القائم على الحقوق الذي يضع الفرد في محور اهتماماتنا، تؤيد الأرجنتين العمل الإنساني الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ولوكالات منظومة الأمم المتحدة التي توفر كل يوم، وفي ظل أخطر الظروف، المساعدة الإنسانية والحماية للسكان المتضررين بحالات الطوارئ.

وحيثما نتكلم عن الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة، لا يسعنا سوى أن نعرب عن قلقنا البالغ حيال سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك الموظفون المعينون محليا. ويبين تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (A/61/463) أن الموظفين العاملين في المجال الإنساني ما زالوا يُقتلون أو يُصابون بجراح ويسقطون ضحايا لأخذ الرهائن والاعتداء البدني والاعتصاب والاعتداء الجنسي والسلب والتحرش والاحتجاز، ويُنكر حق الأمم المتحدة في حمايتهم انتهاكا للاتفاقات المتفق عليها. وذلك ببساطة أمر غير مقبول.

والأرجنتين تدين مرة أخرى جميع أعمال العنف الإجرامية من كل نوع، والتي يعانيتها الموظفون العاملون في المجال الإنساني وهم يؤدون مهمتهم. كما نعرب عن تعازينا الصادقة لأسر وأصدقاء الأشخاص الذين جادوا بأرواحهم بسخاء في مساعدة السكان في الحالات القصوى للاحتياج.

ويشعر وفد الأرجنتين بالقلق حيال استمرار عدم تمكّن السكان المتضررين بحالات الطوارئ، بمن في ذلك اللاجئون والأشخاص المشردون داخليا، على المساعدة

بالارتياح لأدائهم مهمة موفقة ولا يطلبون شهرة زائفة تقدمها لهم التغطية في وسائل الإعلام الكبيرة. كما أنهم لا يحصلون على أي مكافآت أو جوائز على سلوكهم الإنساني؛ فليس ذلك ما يسعون إليه، بل يكفيهم تقدير من ساعدوهم على الشفاء أو أنقذوهم.

وإن تضامن كوبا البعيد عن الأنانية، بوصفها بلدا صغيرا من بلدان العالم الثالث يعاني من الحصار، ينبغي أن يتخذ، نموذجا يستخدم لاستمالة الدول لشديدة الثراء والمؤسسات المالية الدولية لتقديم المساعدة المطلوبة إلى من يعانون بشدة على يد الطبيعة. وهو أمر ممكن. فمعاناة الضحايا تتناقض تناقضا صارخا مع تربيونات الدولارات التي تبدد في الإنفاق العسكري كل عام.

ونحن بحاجة إلى تعبئة دائمة وروح حقيقية للتضامن الإنساني والتزام سياسي قوي بالتصدي للآفات الأساسية التي تغذي القوى التي لا سيطرة عليها والمتمثلة في الكوارث الطبيعية. وطالما لم يتحقق ذلك، فإن جهود مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية تصبح بلا طائل.

السيد أنجيل (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يود وفد الأرجنتين أن يعرب عن تقديره للأمين العام على التقارير الهامة التي قدمها في إطار البند ٦٩ من جدول الأعمال، فهي تشكل أساسا ممتازا لمداولاتنا اليوم.

وفي كل عام نشهد الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية التي تطغى على قدرات السلطات الوطنية، مما يظهر الضعف المزمن لعدد كبير من البلدان النامية. وتسبب تلك الكوارث خسائر بشرية ومادية هائلة تستمر عواقبها لفترة طويلة للأسف.

وفي الوقت نفسه، فإن العديد من الأزمات الإنسانية التي نواجهها لا تنجم عن حوادث طبيعة خارجة عن سيطرة الحكومات والمجتمعات، بل هي عواقب أعمال متعمدة

وتشكل تجربة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وقدراته أمرا أساسيا في هذا الصدد.

وقد أبرزت نهاية القرن الماضي مرة أخرى الوقائع المروعة للإبادة الجماعية وفضائح الحرب والمهجمات الشاملة على السكان المدنيين. ووفر مجلس الأمن إطارا قانونيا بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة من خلال قراراته ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦). وفي الوقت نفسه، جرت مناقشة مفاهيم جديدة تثير التساؤلات حول فكرة السيادة المطلقة للدول فيما يتعلق بالأعمال الإجرامية المروعة. وشاركت الأرجنتين في صياغة تلك القواعد وذكرت مرارا وتكرارا في منتديات مختلفة أنه يجب تحقيق توازن بين مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ عدم الاكتراث بالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وفي هذا الصدد، فإن الجمعية العامة، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، عززت مناقشة الأعوام السابقة من خلال اعتماد مفهوم المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي تلك الوثيقة الهامة، أبدى زعمائنا استعدادهم لاتخاذ إجراء جماعي في توقيت مناسب وبصورة حاسمة، من خلال مجلس الأمن، إزاء هذه الحالات الخطيرة.

وأخيرا، يود وفد الأرجنتين أن يشكر السيد يان إيغلاند على خدمته المتفانية للأمم المتحدة بوصفه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، متمنيا له كل النجاح في أنشطته في المستقبل.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):
يرحب الوفد الإندونيسي بانعقاد جلسة اليوم بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في

الإنسانية والحماية. وعلى النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، نناشد الأطراف في الصراع أن تتيح للعاملين في المجال الإنساني سبل الوصول الكامل وبدون عوائق إلى المدنيين وأن توفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتهم وأن تعزز سلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وممتلكاتهم وأمنهم وحرية تنقلهم.

وتؤمن الأرجنتين إيمانا ثابتا بأنه، في سياق العمل الإنساني للأمم المتحدة، ينبغي إيلاء أولوية خاصة لحالة النساء والأطفال والفئات المستضعفة، إذ يشكل أولئك أقل القطاعات حماية في الحالات الحالية للطوارئ الإنسانية.

وبالإضافة إلى عمل الدول الأعضاء وعمل منظومة الأمم المتحدة، نود أن نشدد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأطراف الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني في الميدان، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين آليات التنسيق بين الأمم المتحدة وتلك الأطراف الفاعلة على مستوى المقر وفي الميدان، بما في ذلك التنسيق بشأن مسائل السلامة والأمن.

وفيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني في العمل الإنساني، ما زالت الأرجنتين تقوم ببلورة مبادرة ذوي الخوذ البيض، بوضع أفرقة المتطوعين المتخصصين، الذين تم تدريبهم في السابق ليكونوا جاهزين وتحت تصرف المنظومة الإنسانية للأمم المتحدة.

إن الحالة البائسة للسكان المشردين لا تتأثر بكون هؤلاء السكان قد يعبرون حدودا دولية أو لا يعبرونها. وفي جميع الحالات، يستحق السكان المشردون المساعدة والحماية. وتود الأرجنتين أن تعرب عن دعمها لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا، مع مراعاة المعايير التي تم جمعها في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالمشرد الداخلي.

المتضررة. وعلاوة على ذلك، فإن إحدى لبنات البناء التي ستساعد البلدان وسكانها، في مرحلة التعمير، على التعامل على نحو أفضل مع الكوارث تتمثل في تعزيز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية لإدارة الكوارث.

ويجب أن يكون المجتمع الدولي قادرا على التسليم بأنه يضطلع بدور داعم. فنحن نتفق على أن تعزيز القدرات على إدارة أخطار الكوارث لا تعتمد على التعزيز التقني، كما أوضح الأمين العام، فحسب، وإنما تتطلب الدعم المقدم من الجهات المانحة والمؤسسات التمويلية أيضا.

ومن بين مصادر تمويل المساعدة الإنسانية الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، الذي تم رفع مستوى كفاءته، وبدأ أعماله هذا العام. واندونيسيا، إذ تسلّم بأن استدامة الصندوق تتوقف على المحافظة على القوة الدافعة السياسية والمالية التي تولدت عند بدء أعماله، فقد ساهمت بما مجموعه ٥٠.٠٠٠ دولار لحساب الصندوق هذا العام.

وفيما يتعلق باستخدام الصندوق، وعلى الرغم من القيود التي تحد من عمله، تثق إندونيسيا في أنه سيتم اتخاذ القرارات والتدابير المناسبة، مع مراعاة مبادئ الحياد والإنسانية والتزاهة، على النحو المرسوم في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

وفيما يتصل بتنسيق المساعدة الإنسانية، تجدر الإشارة إلى أن المنظومة الإنسانية تتكون من عدد قليل من الأطراف الفاعلة. والآن، تساهم منظمات عديدة ذات مهارات وأولويات متفاوتة في تقديم المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، تتفق إندونيسيا على أن تعزيز التنسيق مسألة حاسمة الأهمية، كما أنها شاركت دولا أعضاء أخرى في العام الماضي في تأييد تحسين المنظومة الإنسانية.

وثمة مجال يتطلب التعزيز، وهو قدرة المنظومة الإنسانية للأمم المتحدة على تحديد الفجوات في القطاعات

حالات الطوارئ. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للتقارير عن ذلك الموضوع التي قدمها الأمين العام، والتي تقدم تحليلا ومجموعة من التوصيات كيما تنظر فيها الجمعية العامة.

ومن الأهمية بمكان فعلا تعزيز الأساس الحالي بغية حشد استجابة دولية فعالة لحالات الطوارئ الإنسانية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يهدف اجتماعنا هنا اليوم إلى جعل المجتمعات المحلية أكثر أمانا بوصفها أولوية عالمية تتجاوز بكثير تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ.

ولأسباب واضحة، فإن الخسائر في الأرواح والتدمير يمسان وترا مألوفنا فينا جميعا، مما يجبرنا على تقديم استجابة إنسانية دولية بغية تخفيف المعاناة. ولكننا جميعا ندرك أنه بعد انقضاء فترة الإغاثة العاجلة في حالات الطوارئ، هناك مهمة أكبر وأكثر صعوبة تنتظرنا؛ ألا وهي إعادة البناء وإعادة الظروف الطبيعية إلى حياة السكان المتضررين.

ومع أن إندونيسيا تؤيد تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ بوصفها خطوة أولى هامة في الاستجابة للكوارث، إلا أنها تشعر بالقلق حيال الجهود التي تعقب تلك المرحلة الأولية. ولذلك، فإن وفدي يقدر تقرير الأمين العام المعنون "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية" (A/61/314). ويعترف التقرير بأهمية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في مساندة البلدان المتضررة من الكوارث بينما تنتقل من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة إعادة الإعمار.

وفيما يتصل بهذه المسألة، يكون للتنسيق بين الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أهميته في تحقيق المزيد من التناسق وتجنب الازدواجية في البرامج، بغية كفاءة توافق النتائج مع تطلعات المجتمعات

السيد ساردينغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي للجهود الدؤوبة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مساعدة الدول على تعزيز القدرات على الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وبخاصة تعزيز القيادة التي يوفرها الأمين العام في هذا المجال.

إن اشتراك البرازيل في الجهود الإنسانية آخذ في الازدياد. وقد أنشأت الحكومة مؤخرا فريقا عاملا بين الوزارات للمساعدة الإنسانية الدولية، ويجري الكونغرس البرازيلي حاليا استعراضا شاملا للتشريعات الوطنية بشأن المسائل الإنسانية. وتشارك البرازيل بنشاط في مبادرة "الخوذ البيض"، وتعمل عن كثب في هذا الإطار مع الأرجنتين وغيرها من بلدان منطقتنا لإقامة شراكات مع برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الدول الأمريكية.

وقدمت البرازيل أيضا المزيد من المساعدة الإنسانية، ولا سيما عن طريق تقديم منح من الأغذية والأدوية ومجموعات الأدوية والبطاطين ومرافق الإيواء. وفي السنتين الأخيرتين، تعهدت البرازيل بتقديم موارد لتعمير لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، وأسهمت في تقديم المساعدة لضحايا التسونامي الآسيوي، والزلازل الذي وقع في جنوب آسيا، والفيضانات التي اجتاحت غيانا، وإكوادور، وسورينام.

وأود أن أبرز عددا من الجوانب المتعلقة بالمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، والتي يرى وفدي أنها أساسية الأهمية في هذه المرحلة. أولا، ثمة حاجة إلى تعزيز القدرات المحلية، والوطنية، والإقليمية التي تمثل عنصرا أساسيا للاستخدام الأمثل حسن التوقيت للموارد في التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وكذلك في دعم قدرة المجتمعات على الصمود في حالات ما بعد الطوارئ.

البرنامجية الإنسانية الحاسمة الأهمية، وسد تلك الفجوات. وفي هذا الصدد، وضع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ نهج القيادة العقودية كوسيلة لإيجاد قدرة دائمة قوية على الاستجابة، وقيادة تتسم بأنها أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر مسؤولية، وكفالة المزيد من الفعالية في إيصال المعونة وتحسين التنسيق.

وفي حين يسلم وفدي بأن النهج العقودي ما زال في مراحله الأولى، يبدو أن من المفيد تحديد ما إذا كان قد عزز التأهب على صعيد المنظومة، والقدرة التقنية على الصعيد العالمي، وتقديم المساعدة الإنسانية على الصعيد القطري. ولا شك في أن تشاطر الدروس المستوعبة وأفضل الممارسات التي تراكمت في أثناء تنفيذ النهج العقودي في الاستجابة للزلازل الذي وقع في باكستان وفي عدد من البلدان الأفريقية من شأنه أن يلقي بعض الضوء على العملية الجارية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتناول تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الدولية لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني (A/61/80). ونشيد بعمل الأمم المتحدة في تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني حتى في أحلك الحالات. وفي هذا الصدد، نحث أوساط المانحين الدوليين على مواصلة الدعم السخي. إلا أنه، في نهاية المطاف، يجب أن نكرس أنفسنا من جديد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخريطة الطريق المقدمة من المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وتؤيد إندونيسيا تمام التأييد تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنسيق الاستجابة للحالات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يجب أن نذكر أن بدء العملية الأطول أمدا يتسم بأهمية مماثلة من حيث الأولوية.

وتؤيد البرازيل العمل الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني الذين عادة ما يجدون أنفسهم في حالات تتهددهم فيها أخطار حسيمة في سعيهم لإنجاز مهامهم. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشجب أعمال العنف المستمرة ضد العاملين في المجال الإنساني، التي أدت منذ تموز/يوليه من العام الماضي إلى وقوع ٢١٥ حالة من حوادث العنف ضد موظفي الأمم المتحدة، اشتملت على ١٥ حالة وفاة. ونوافق تماما على توصية الأمين العام بشأن ضرورة تعهد الدول بالتزام أقوى لحماية العاملين في المجال الإنساني.

ومن الجوانب الأساسية للمساعدة الإنسانية الانتقال من الكارثة إلى التنمية. وتتشاطر البرازيل القلق المتزايد بشأن الآثار السلبية للكوارث الطبيعية والطوارئ المعقدة على تحقيق الأهداف الإنمائية، لأنها تقترون، في جملة أمور، بالتشرد وإتلاف الزراعة وتردي البيئة، ودورات الفقر التي لا تنقطع، وتدمير الهياكل الأساسية وانتشار المرض.

وينبغي أن يمثل بناء قدرات المؤسسات الوطنية سمة أخرى من سمات عمل الأمم المتحدة، بهدف تهيئة الظروف المثالية لوضع استراتيجيات مستدامة يكون زمامها بأيدي الوطنيين. ولكن هذا ليس كل ما في الأمر.

والأمين العام مُحق في تقاريره المختلفة في إبرازه ضرورة حشد التعاون الدولي من منظور شامل من أجل معالجة الفجوة القائمة بين الإغاثة والإصلاح والتنمية. وينبغي أن يتضمن هذا المنظور مناقشة صريحة ومباشرة بشأن تغيير المناخ وصلته بالكوارث الطبيعية.

وختاما، أود أن أوجه الاهتمام إلى مسألة تتخلل المناقشة بشأن المسائل الإنسانية. ينبغي مراجعة النموذج الثنائي السائد الذي يضع مقدمي المساعدة الإنسانية والمستفيدين منها في نطاقين مختلفين. ولا بد من الأخذ بنهج

وتتفق مع الأمين العام في تأكيده في تقريره (A/61/85) على أن منظومة الاستجابة للحالات الإنسانية لن تنجح إلا إذا شاركت فيها جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وبالإضافة إلى الحكومات الوطنية والمحلية، ينبغي أن يشارك ممثلو المجتمع المدني مشاركة كاملة في كل مراحل تنسيق الاستجابة الإنسانية. وتؤكد تجربتنا في حالات ما بعد الكوارث الطبيعية أن المجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية تضطلع بدور هام في الاستجابة الإنسانية. وسيؤدي إدماج تلك الأطراف الفاعلة في جهود التنسيق إلى جعل منظومة الاستجابة أكثر فعالية في مجموعها.

ويتشاطر وفدي الشواغل المعرب عنها بشأن حالة المشردين، ولا سيما في حالات الطوارئ المعقدة. ولئن كان من المشجع أن نعلم أن الاتجاه العام يميل نحو تناقص أعداد اللاجئين، ما زال تزايد أعداد المشردين داخليا يشكل تحديا للجهود المبذولة في الميدان الإنساني. وفي بعض الحالات، تزداد حدة هذه المشكلة نتيجة لعدم توفر إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني إلى من هم في حاجة إلى المساعدة. وفي عدد من حالات الصراع المسلح، يكون الامتناع عن عمد عن إتاحة إمكانية الوصول سلاحا ماضيا ضد السكان المدنيين، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. وفي حالات أخرى، قد يخفي الامتناع عن إتاحة إمكانية الوصول انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

وينبغي ألا يكون حق الدول السيادي في حماية سكانها ذريعة للامتناع عن إتاحة إمكانية الوصول أمام العاملين في المجال الإنساني، وتمتع السكان المعنيين بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي الوقت الذي تضطلع الدول بالمسؤولية الأساسية عن حماية مواطنيها، فإنها تضطلع أيضا بالمسؤولية الرئيسية عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في حالات الصراع المسلح ومقاضاة مرتكبيها.

الصعيد الدولي. ويجب أن نعتد في حياتنا على خبرتنا. وفي إنشاء فرقة عمل سيمون بوليفار للمساعدة الإنسانية الدولية، بتنسيق من المديرية الوطنية للحماية المدنية وإدارة الكوارث، وهي تتبع وزارة الداخلية والعدل، برهان واضح على تعاون بلدنا وتضامنه في هذا المجال.

وينظم هذا التعاون وفقا للمراحل الثلاث للكارثة، وهي الوقاية والمساعدة الطارئة وإعادة بناء المناطق المتضررة أو إصلاحها. وقد قدمت فتزويلا في الآونة الأخيرة الخبراء لتوفير التدريب في مجال اتقاء الكوارث، وخاصة على أساس تجربتنا الوطنية الناجحة في هذا المجال، وذلك ضمن الإطار الإقليمي لوكالة البلدان الأمريكية للتعاون والتنمية لمنظمة الدول الأمريكية. وبناء على مبادرة من بلدنا، تضمنت الخطة الاستراتيجية للشراكة من أجل تنمية منظمة الدول الأمريكية هذه المسألة أيضا كجزء من أنشطتها.

وعلى الصعيد الوطني، نقوم بتنسيق إجراءات وأنشطة الحد من المخاطر ونكرس الاهتمام لمختلف الفئات المتضررة بالنكبات. ومنذ عام ٢٠٠٥ نقوم على الصعيد الدولي، بدعم أشقائنا في كوبا وجامايكا والسلفادور وغواتيمالا وغيانا؛ فقدمنا في عام ٢٠٠٦ المساعدة لإكوادور وسورينام وشيلي وبوليفيا ولبنان. وفي حالة سورينام، وهي بلد عانى أعنى الكوارث في تاريخه القريب، كانت المساعدة المقدمة لهذا البلد الشقيق على مرحلتين. إحداهما مرحلة تقديم المساعدة الطارئة، التي شملت ١٣ طنا من الأرز والغلال وملابس الأطفال والأدوية، وفي المرحلة الثانية أرسلنا شحنة زنتها ١٢٦ طنا إضافية، علاوة على ٣٣ ٠٠٠ غالون من الوقود للسفن والطائرات والمولدات الكهربائية. وبالتنسيق مع حكومة ذلك البلد، أرسلنا بعض طلبات المياه، بناء على تقييم الحكومة للأضرار واحتياجات السكان المتضررين الذين يعيش معظمهم في قرى السكان الأصليين. وهم من قبيلتي وايانا وتريو، بالقرب من الحدود مع البرازيل.

متوازن إزاء خطة العمل الإنساني يصحح التصور الخاطئ بأن البلدان النامية مجرد متلقية للمساعدة، وأن المساعدة لا يمكن تقييمها إلا على أساس نقدي.

فالبلدان النامية، وبخاصة الواقعة منها إلى حوار مناطق منكوبة بالصراعات، تقدم إسهاما كبيرا في المساعدة الإنسانية المقدمة سواء من خلال الأمم المتحدة أو على صعيد ثنائي. فهي تستوعب في العادة تدفقات واسعة من اللاجئين وتكبد أعلى التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن الطوارئ الإنسانية الإقليمية. كما أنها تسهم من خلال الموارد البشرية وبرامج التدريب والتعاون بين بلدان الجنوب، ناهيك عن توفير الأغذية والملابس والأدوية واللقاحات.

وعلى ذلك، يجب أن تُمنح البلدان النامية دورا مناسباً في خطة الإصلاح في المجال الإنساني وأن تتلقى تأكيدا بمشاركة أوسع نطاقا في صنع القرارات في الشؤون الإنسانية والإشراف على تنفيذ السياسات في هذا المجال. ويتمثل أحد الشروط لحدوث هذا التطور في زيادة اشتراك القطاع ذي الصلة من الأمم المتحدة مع بلدان الجنوب بشكل كبير، من حيث الترويج لأفضل الممارسات والمساعدة على تحديد الخيارات المتاحة للتعاون في مجال المساعدات الإنسانية بشكل أفضل. ونحن في البرازيل على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الغايات.

السيد غونزاليز ميلا (جمهورية فتزويلا البوليفارية)

(تكلم بالإسبانية): نود في البداية أن نشكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على العمل الذي يؤديه لتعزيز المساعدات الإنسانية في نطاق الأمم المتحدة. ونشكر الأمين العام على التقارير المقدمة بشأن هذه المسألة الهامة وعلى جهوده، ونحيط علما بما ورد فيها من توصيات.

وتعلق جمهورية فتزويلا البوليفارية أهمية كبرى على مسألة المساعدة الإنسانية والتخفيف من حدة الكوارث على

والسلطات اللبنانية. وفي جامايكا، يقوم ممثلو لواء سيمون بوليفار للمساعدة العاملون في جامايكا منذ عام ٢٠٠٥ ببناء ما يزيد على ١٠٠ وحدة سكنية تضامنا مع الأسر الجامايكية المتضررة بإعصار إيفان في عام ٢٠٠٤.

وفي إطار التدريب الذي تقدمه المنظمة الوطنية للحماية المدنية وإدارة الكوارث، تلقى ٣٠ عضوا في فرقة سيمون بوليفار للعمل الإنساني وأفراد إطفاء الحريق والمنظمات الطوعية على مدى أسبوعين دورة في الاستجابة الأولية في حالات الكوارث الواسعة النطاق. وقام بتدريس الدورة خبراء استشاريون من هيئة التعاون السويسري لأجل التنمية، ونشكر سويسرا على هذه المساهمة الهامة في تعزيز قدرتنا الوطنية في هذا المجال.

ويرمي العمل الذي تؤديه حكومة فنزويلا إلى توفير الدعم اللازم لأي بلد يحتاج إلى المساعدة في قارة أمريكا الجنوبية، وأي بلد قد يحتاج إلى المساعدة الإنسانية، خاصة المجتمعات السكانية التي لا تحظى باهتمام كبير من المجتمع الدولي، رغم تضررها من تداعيات الكوارث، حتى وإن اعتُبرت تلك الكوارث محدودة النطاق.

ولهذا السبب أقامت حكومة فنزويلا اتصالات في إطار منظمة الدول الأمريكية، لا سيما مع القطاع المعني بحماية المدنيين وإدارة الكوارث، الذي هو جزء من إدارة التنمية المستدامة وتشمله الخطة الاستراتيجية لمنظمة البلدان الأمريكية من أجل الشراكة في التنمية. وستمكن هذه الاتصالات من مساعدة فنزويلا على الاشتراك في مؤسسات منظمة البلدان الأمريكية ومن تمكين جميع بلدان القارة من الاستفادة من الخبرات المتعلقة بتخفيف وطأة الكوارث الطبيعية ومنعها ومكافحتها. ونأمل أن تعتمد منظمة البلدان الأمريكية تلك الخبرة الناجحة في شكل آلية رائدة لمساعدة أعضائها في الاستفادة من تلك التجربة الهامة.

وفي بوليفيا، استجبت أيضا لنداء الحكومة بتقديم المساعدة في الحالة الطارئة التي سببتها الأمطار. وقدمنا ٢٤ خبيرا في إدارة الأخطار والكوارث، كلهم أعضاء في فرقة سيمون بوليفار للعمل الإنساني. وأسهمنا بـ ١٢,٥ طنا من الأغذية غير القابلة للتلف والبطاطين والعربات اليدوية والمعاول والجواريف، إضافة إلى مركبة ذات دفع رباعي. وكان هذا جزءا من المساعدة الأولية لهذا البلد الشقيق، نستهدف بها خاصة السكان في المناطق الشمالية والجنوبية من الهضبة البوليفية وفي المناطق الأخرى من منطقة لا باز، التي يوجد فيها ٨٠ في المائة من الأسر المتضررة من جراء تلك الكوارث الطبيعية.

وفي شيلي كذلك، وبناء على طلب الحكومة وانطلاقا من الصداقة والتضامن اللذين يوحدان بيننا، أرسلت الحكومة الفنزويلية ٣٤ طنا من البضائع، تشمل أدوية ومواد غذائية ومياه الشرب وآلات لإزالة الأنقاض، في جملة أمور، لدعم السلطات المحلية عقب اجتياح الأمطار المدمرة التي أثرت في هذا البلد القريب.

وفي إكوادور، أرسلت حكومة فنزويلا ١٠ أطنان من السلع لدعم سلطات هذا البلد في رعاية المتضررين من جراء الفيضانات التي سببتها الأمطار الغزيرة في شباط/فبراير ٢٠٠٦، مما أثر على ٢٩ ٠٠٠ أسرة، وفقا للسلطات الإكوادورية. وقدمت المنح وفقا لتقييم الضرر وتحليل الاحتياجات ومتطلبات وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة الحماية المدنية في إكوادور.

وعلى نفس المنوال، وفي لبنان، خلال الطوارئ الخطيرة التي واجهها هذا البلد نتيجة للعمل العسكري الذي قامت به إسرائيل، أرسلت فنزويلا أكثر من ٢٠ طنا من المساعدات الإنسانية، معظمها من الأغذية ومياه الشرب والأدوية، في عملية نسقتها وزارة الخارجية الفنزويلية

وتتخصصها الأموال بصورة خطيرة. وإننا نرحب بالجهود الرامية إلى التركيز على مثل هذه الأزمات المنسية وبالجهود المبذولة لضمان تمويل الأنشطة الأساسية لإنقاذ الأرواح.

وكما هو معروف جيدا، إن الكرسي الرسولي، ومن خلال المجلس البابوي الموحد ومنظمات أخرى مثل كاريتيس انترناسيوناليس، ينشط بشكل محامد في تقديم المساعدات الإنسانية في جميع أرجاء العالم. وكما ظهر نتيجة التسونامي في عام ٢٠٠٤ والزلازل الذي ضرب باكستان في عام ٢٠٠٥ وموسم الأعاصير في العام نفسه، فإن القلق إزاء جيراننا لا يعترف بحدود المجتمعات الوطنية وقد توسّع نطاقه ليشمل العالم بأسره.

لقد سمعنا الكثير من المناقشات في هذه القاعة بشأن الجوانب العديدة للعلومة. بيد أنه لو كان لهذه الظاهرة من جانب إيجابي، فهو قدرتها على تجميع العديد من الوسائل لتوفير الخدمات الإنسانية. إن الاستجابة العالمية المتزايدة والمرحب بها لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ الإنسانية تتطلب التنسيق المتوازن بكل عناية بين الكفاءة واحترام خصوصيات الجهات المختلفة العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

ولتحقيق ذلك الهدف، ليس هناك شك في أن تنسيق هذه العمليات في حالات الطوارئ هو أمر ضروري وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بالدور التنسيقي في هذا المجال. ومع ذلك، ليس مبدأ التنسيق هو الذي يحتاج إلى التأقلم البناء مع تلبية احتياجات جميع الناس وجميع الوكالات بل أشكاله. إن المنظمات الإنسانية تتمتع بخصائص وكفاءات ومواصفات محددة تستعملها في عملها، وعلينا أن نحترمها نظرا لهدف العمل التراكمي الذي ينتظرنا. وينبغي للمنسقين أن يضطلعوا بدور أساسي في جمع المعلومات وتوزيعها، وفي إقامة الاتصالات مع السلطات المحلية وفي تقديم النصح للمنظمات الإنسانية.

وفي ذلك الإطار، سوف نقوم باتخاذ خطوات ضمن إطار الأمم المتحدة لضمان النظر إلى فرقة عمل سيمون بوليفار الإنسانية على أنها عنصر هام في شبكات المنطقة للاستجابة في حالات الكوارث، ومراعاة تجربتها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من قبل فرقة الأمم المتحدة المعنية بتقييم الكوارث وتنسيقها في المنطقة.

وأخيرا، إن قوة بلدنا في مجال المساعدات الإنسانية منصوص عليها في الدستور الوطني وهي قضية تتعلق بسياسة الدولة. ومن الواضح أن الظواهر والكوارث الطبيعية تؤثر بالتساوي على جميع الناس بدون تمييز بين الطبقات. لذلك فإن الحكومة البوليفارية على استعداد لتقديم الدعم في ظل أي ظرف من الظروف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة

الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

السيد ميغيليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم

بالانكليزية): يود وفدي أن يضم صوته إلى الأصوات الأخرى في التعبير عن قلقه البالغ إزاء الدمار الذي سببته الكوارث الأخيرة التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية. وفي كل حالة، أكدت هذه الكوارث من جديد على الأهمية الفائقة للقانون الإنساني وما يترتب عليه من واجب لضمان الحق في تقديم المساعدات الإنسانية إلى المدنيين واللاجئين المتضررين. فمن الأعاصير إلى الزلازل، ومن الجفاف إلى الحروب، أظهرت السنة الماضية أن جميع الشعوب والبلدان معرضة للآثار المأساوية للكوارث، وأن الاستجابة المنسقة في حالات الطوارئ أمر حاسم في منع وقوع خسائر في الأرواح وفي إعادة تأهيل المجتمعات المحلية ووضع استراتيجيات بعيدة المدى للتنمية من جديد.

ولذا، نعتقد أنه من الأهمية الحيوية. يمكن أن نلقي الضوء على الحالات الإنسانية التي لا تحظى بالاهتمام الدولي

ويتطلع الكرسي الرسولي إلى الاشتراك الفعال في المناقشة بشأن هذه المسألة الهامة جدا، لأنه من خلال تبادل الأفكار وأفضل الممارسات، يمكن بل ويجب التوصل إلى أكثر الوسائل فعالية للتخفيف من معاناة المجتمعات المحلية وإعادة بنائها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ٤٧/٤ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيد دال أوغليو (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالانكليزية): إن المنظمة الدولية للهجرة ترحب بإتاحة الفرصة لها لمخاطبة الجمعية العامة ولتشاطر الآراء معها بشأن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية والمساعدات الغوثية في حالات الطوارئ. هذا موضوع يتسم بحقيقة بالتعاون والمشاركة مع عدد كبير من العاملين في المجال الإنساني، خاصة في تلك المجالات المرتبطة أو ثقت ارتباط بالعمل الميداني للمنظمة الدولية للهجرة: مثل حالة السكان المشردين وتحركات الناس المفاجئة.

إن تقارير الأمين العام التي أعدت لهذه الدورة للجمعية العامة تتيح لنا فرصة ثمينة لاستعراض التقدم المحرز واستخلاص الدروس للمستقبل فيما يتعلق بأساليب جديدة لعملنا معا. فضلا عن ذلك، فإن توصيات الفريق الاستشاري للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث توفر لنا أفكارا هامة عن التنبؤ بوقوع حالات الطوارئ الإنسانية ومدى فعالية الاستجابة لها.

وبشعور من التفاؤل الحذر، ترى المنظمة الدولية للهجرة أن عام ٢٠٠٦ كان عاما لتنفيذ خطة الإصلاحات الإنسانية بكل جوانبها: تحسين تنسيق الاستجابة العملية، وتمويل أكثر تنبؤا به، وتراجع بعض جوانب الاستجابة

وفضلا عن ذلك، إن التعاون بين المنسقين والوكالات الإنسانية أمر هام في صياغة الاتفاقات والسياسات التي تحترم خصوصيات الوكالات الإنسانية وولاياتها، وتسمح لها بمواصلة عملها البناء في ظل ظروف معينة.

ويبدو أننا بحاجة إلى وضع مجموعة من المعايير لقيام تعاون شامل ومحترم تماما. أولا، يجب على أي نظام للتنسيق أن يحترم استقلالية المنظمات الإنسانية وخصوصياتها. ثانيا، يجب على الهيئة التنسيقية ألا تفضل المنظمات الإنسانية الكبيرة، بل ينبغي لها أيضا أن تسمح للمنظمات المتوسطة الحجم والصغيرة ذات الكفاءة أن تضطلع بدور مشروع في عمليات الإغاثة. ثالثا، يجب على هيئات الأمم المتحدة ألا تقلل من قدرة المنظمات غير الحكومية على الاضطلاع بدورها - خاصة تلك التي تعرف الناس المعنيين واحتياجاتهم - أو تقلل من فعاليتها في الميدان. ويمكن لهذه المبادئ أن تساعد في ضمان بقاء الاستجابة المتعددة الأوجه للآزمات الإنسانية متوفرة في جميع مناطق الكوارث.

أما في مجال التمويل، فإن إنشاء مرفق المنح ألا وهو الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث في الفترة الأخيرة يعد بأن يكون عنصرا هاما في ضمان أن تكون الأموال اللازمة للإغاثة في حالات الطوارئ متوفرة خلال وقت قصير. ويحدونا الأمل في أن يقوم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بتنسيق أنشطة الصندوق المركزي مع أنشطة الصناديق الحكومية الدولية وغير الحكومية للإغاثة في حالات الطوارئ وذلك لإتاحة الاستغلال الفعال للموارد. وفضلا عن ذلك، ينبغي لصناديق الإغاثة الكبيرة مثل الصندوق المركزي ألا تحد من قدرة المجتمع المدني ومنظمات الإغاثة الإنسانية ذات الطابع الديني من الحصول على التبرعات الخاصة والحكومية.

الوكالات يعقد حلقات عمل وتدريب مشتركة بغية إنشاء مجمع للموظفين المؤهلين الذين يمكن نشرهم في بداية حالة طارئة وتيسير زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية، وهو مطلب رئيسي لتعزيز القدرات التشغيلية.

وبالمثل، يشكل التعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهي التي تنظم استجابات المأوى في الكوارث الطبيعية، أمراً ضرورياً لضمان معالجة المسائل المشتركة بين إدارة المأوى والمخيمات وتنسيق المخيمات على السواء. وإجمالاً، فإن النموذج المذكور آنفاً يظهر بشكل كاف أن النهج العنقودي، لئن كان في مرحلة البداية حتى الآن، فإنه وقر أكبر شبكة تعاونية بين الوكالات، الأمر الذي أدى إلى تنشيط آلية أكثر استجابة وحسنة التوقيت وفعالة، على الصعيدين العالمي والقطري. وإن زيادة إمكانية التشغيل المشترك بين الوكالات والاستعداد الأقوى والتدريب المتكامل بشكل أفضل أدت كلها بشكل أكثر انتظاماً إلى تكاتف المنظمات وموظفيها بغية التصدي للتحديات المشتركة وإلى تعزيز بيئة مشتركة.

ولكن منظمة الهجرة الدولية تشدد على أن التعاون المشترك بين الوكالات يجب أن لا يعوق الاستجابة ولا أن يخفي الدور الرئيسي الذي يضطلع به الشركاء الوطنيون. وفي نهاية المطاف، فإن أهمية النهج العنقودي ستقررها قدراته على إضافة قيمة إلى الاستجابة الوطنية، في جميع مراحل الحالة الطارئة، بما في ذلك عملية التقييم.

وتود منظمة الهجرة الدولية أن تسجل في المحضر شعورها بالارتياح في ما يتعلق بتطور الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ. وفي الفترة القصيرة لتشغيل الصندوق، شهدت منظمة الهجرة الدولية تحسناً كبيراً في تقصير فترة الانتعاش، مما أدى إلى تحسن فوري في قدرات الاستجابة على المستوى الميداني. وظل الصندوق، في إطار

الميدانية. وقامت المنظمة الدولية للهجرة بنصيبها من عملية الإصلاح، وذلك بالاضطلاع بمسؤولياتها في الأداء الجماعي، والاشتراك في الصندوق المركزي والاستفادة منه وضمان تنسيق الخبرات ذات الصلة وتعبئتها ليستفيد منها نظام تنسيق المساعدات الإنسانية في الميدان.

إن التعاون المشترك بين الوكالات في تنفيذ النهج العنقودي في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات يعطينا بالفعل مؤشرات على الفرص المنتظرة لتحسين التنسيق والتماسك إذا اتبع جميع الشركاء هذا النهج باستمرار.

وتوخياً، على سبيل المثال، لزيادة فعالية عمليات التلاحم واستغلالها، اتفقت المنظمة الدولية للهجرة بصفقتها الوكالة الرائدة لعنقود تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات في الكوارث الطبيعية، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بصفقتها الوكالة الرائدة لعنقود تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات للأشخاص المشردين داخلياً بسبب الصراعات، بشأن نهج عنقودي موحد على الصعيد الدولي، للأشخاص المشردين داخلياً بالكوارث الطبيعية وبالصراعات على حد سواء. وهذا النهج الموحد يتفادى التداخل، بينما يعترف بالمسؤولية الأولية التي تتحملها كل وكالة عن المناطق الخاصة بها.

والآن، وبعد العمل أكثر من عام في النهج العنقودي، تمكّننا من مشاهدة إحراز بعض النتائج الملموسة. وبروح المجموعة الموحدة، تضطلع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوظائف الأمانة الفعلية، بدعم الأهداف المشتركة لهذه المجموعة. كما تحصل زيادة في شبكات الطوارئ الخارجية، بغية إدماج الأطراف الفعالة التي لديها خبرة ومصلحة في الاستجابة للكوارث. والنموذج لهذا هو إنشاء فريق عامل تابع للمجموعة مخصص للأعضاء ولغير الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين

والحاجة إلى تنسيق قوي حاجة واضحة. ومع وضع هذا في الاعتبار، وانطلاقاً من تجربتنا المستمرة منذ ثمانية عقود في إدارة الكوارث، أود أن أتطرق إلى أربعة شروط أساسية للتنسيق الفعال.

أولاً، يتطلب التنسيق الفعال إدراكاً شاملاً من جانب جميع الأطراف لولاياتنا المحددة ولقدراتنا. وهناك طيف واسع من المنظمات التي تنشط في العمل الإنساني، ولكل منظمة مجال الخبرة الخاص بها وأساليب عملها. وفي تموز/يوليه الماضي، عقد اجتماع تاريخي في جنيف، جمع ٤٠ قائداً من ثلاث ركائز للعمل الإنساني هي: الأمم المتحدة ومجتمع المنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تشمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلاً عن الاتحاد الدولي وأعضائنا الذين يبلغ عددهم ١٨٥ عضواً. وفي ذلك الاجتماع، الذي أطلق المنهاج الإنساني العالمي، اعترف قادة كل من الركائز الثلاث بخصوصية منظمة الآخر واتفقوا على توحيد الجهود بوصفهم شركاء متساوين يضطلعون بأدوار متكاملة. وأكدت المناقشات على تفرد حركة الصليب الأحمر وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتمثل جمعياتنا الوطنية معبراً هاماً بين المستويات المحلية والوطنية. فنحن، من ناحية، نقوم بحشد المتطوعين في آلاف المجتمعات في جميع أرجاء العالم؛ ومن الناحية الأخرى، لدينا مركز خاص للمساعدة تعترف به الحكومات الوطنية.

وفي الوقت ذاته، نحن ملتزمون بالمبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر. وهنا، أود أن أشدد، بوجه خاص، على أهمية الاستقلالية والحياد بوصفهما حجرَي الزاوية للعمل الفعال للصليب الأحمر/الهلال الأحمر.

ويتمثل الشرط الأساسي الثاني للتنسيق الفعال في التحديد الواضح للمسؤوليات. و يرحب الاتحاد الدولي

نافذته للاستجابة السريعة، مفيداً في أنشطة الإغاثة التي تضطلع بها منظمة الهجرة الدولية في كوت ديفوار وسري لانكا وتيمور - ليشتي، بينما دعمت نافذة الطوارئ المتدنية التمويل مشاريع إنسانية هامة في هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي.

وبوسع الصندوق أن يقدم المعونة لمنظمات مثل منظمة الهجرة الدولية بقدر كبير لتقصير فجوات التمويل رداً على الأزمات الإنسانية الخطيرة. وتشق منظمة الهجرة الدولية بأن المجتمع الدولي للمانحين، بما في ذلك المانحون غير التقليديين، سيقدر أهمية هذه الآلية الجديدة وسيساعد على الوفاء بأهداف التمويل المحددة في القرار ذي الصلة.

أخيراً، لا يمكننا أن نختتم هذه الملاحظات بدون الإعراب عن تقدير المنظمة لتفاني والتزام منسق الشؤون الإنسانية، الذي استخدم فترة ولايته على أكمل وجه، ملهماً الرأي العام وموجهاً استجابة المجتمع الدولي ومحدداً لأولوياتها وقائداً لعملية الإصلاح. وتجدد منظمة الهجرة الدولية للسيد يان إغلند ولفريقه في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التزامها بإقامة أفضل شراكة مفيدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقاً لقرار

الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة للمراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة جونسون (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب

الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالانكليزية): أرحب بإتاحة هذه الفرصة لأخاطب الجمعية العامة، بالنيابة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في هذه المناقشة الهامة للغاية بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية.

نعلم أن عدد الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية يتزايد، وكذلك عدد المنظمات التي تقدم الاستجابة.

للاستجابة ودعم هذه القدرات، لأنها تشكل أمرا رئيسيا لنجاح جهود إدارة الكوارث ذات القيادة الوطنية. فالأصدقاء والحيران هم دائما أول من يستجيب في الأزمة. وتُظهر تجربتنا على مستوى المجتمع أن الاستثمار في القدرات المحلية - على سبيل المثال الاستثمار في المتطوعين المدربين بشكل جيد - يعود بالفائدة. وبالاستثمار في قدرات المجتمع المحلي، يمكننا أن نخفض بقدر كبير المعاناة ويمكننا أن نعجل بالانتعاش ويمكننا أن نيسر العودة إلى أسباب المعيشة المستدامة.

ونرى أن الشرط الضروري الرابع للتنسيق الفعال يتمثل في الأخذ بنهج كلي يتكامل فيه الاستعداد والاستجابة والإنعاش والحد من المخاطر. وتبرز الأهمية التي نعلقها على الحد من أخطار الكوارث في برنامجنا العالمي، الذي يدعو لزيادة العمل مع المجتمعات الضعيفة للحد من خطر الكوارث. كما يبرز في جهودنا المبذولة لمساعدة الدول على بلوغ أهداف إطار عمل هيوغو وتعزيز منظومة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

وبينما نسعى لضمان تمتع جميع البلدان بالقدرة على تلبية احتياجاتها الخاصة، نعمل أيضا على بناء الاستعداد القانوني لدى الأسرة الدولية من خلال برنامجنا المتعلق بقوانين الاستجابة الدولية للكوارث وقواعدها ومبادئها. وقد جرت مناقشة هذه القوانين والقواعد والمبادئ مؤخرا في نطاق اللجنة السادسة وحظيت بتقدير من حكومات كثيرة. وستشكل بندا هاما في جدول أعمال المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

إن قدرة الاتحاد الدولي الذاتية على التحضير لمواجهة الكوارث تقتضي التزاما طويل الأجل من المانحين بتقديم التمويل على نحو قابل للتنبؤ به. ومنذ عام ١٩٨٥، يوفر صندوقنا الخاص للاستجابة الطارئة للكوارث ما يلزم من

مبادرة الإصلاح التي أطلقها يان إغلند، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ويؤيد الاتحاد هذه المبادرة والحملة الرامية إلى جعل الاستجابة الإنسانية أكثر فعالية وأفضل تنسيقا. ونحن نشارك بحماس في اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ونحتل موقعا جيدا يمكننا من الإسهام في نتائج الإصلاحات الإنسانية على المستوى العالمي، مع غيرنا من الأطراف الفاعلة الإنسانية الرائدة. ونحن متفائلون بأن الآليات الجديدة للتنسيق - العناقيد - يمكنها، مع القيادة الواضحة والشاملة لجميع الأطراف أن تحدث فرقا حقيقيا، بتحسين سرعة وفعالية الاستجابة في حالات الطوارئ.

واستنادا إلى هذا الإيمان عرضنا أن نضطلع بدور القيادة العالمية في ملجأ الطوارئ في الكوارث الطبيعية. وهذا الدور الخاص أوضحته مذكرة التفاهم التي وقع عليها الاتحاد الدولي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في أيلول/سبتمبر هذا العام. وتحدد المذكرة استعدادنا للاضطلاع بهذا الدور، بينما نبقى مخلصين للمبادئ الأساسية، الاستقلالية والحياد، بالعمل إلى جانب منظومة الأمم المتحدة، ولكن من دون أن نصبح جزءا منها.

ونرى أن الشرط الأساسي الثالث للتنسيق يتمثل في مشاركة السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية. وتفيد تجربتنا بأن إدارة الكوارث الطبيعية، لتصبح فعالة، لا بد أن تكون مملوكة على المستويين الوطني والمحلي على السواء. والحكومات الوطنية هي، أولا وقبل كل شيء، مسؤولة عن إعداد شعوبها على مواجهة الكوارث الطبيعية ومساعدتها. وإن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تعرفها التشريعات الوطنية بوصفها مساعدة لسلطاتها العامة.

ونناشد الحكومات أن تعترف بإسهامات الجمعيات الوطنية في عمليات التخطيط الوطني للطوارئ وأن تدمج هذه الإسهامات. ولا بد من الاعتراف بالقدرات المحلية

وعرض آراء المنظمة بشأن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

لقد شهد العام الماضي زيادة نسبتها ١٨ في المائة في عدد الكوارث الكبيرة، تأثر بها ١٥٧ مليون نسمة. وتوحي الاتجاهات العامة بأن الكوارث تتواتر في الحدوث أكثر من ذي قبل. ولذلك فإن من دواعي سرور المنظمة الشديد أن ترى التقدم الكبير الذي أحرزه الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ صوب هدفه المتمثل في تحسين التنسيق على الصعيد الميداني وزيادة تعزيز الاستجابة الإنسانية في الأزمات الناقصة التمويل.

ومنظمة فرسان مالطة تسلم تماما بضرورة التنسيق في الميدان وبالدور البارز الذي يمكن أن تؤديه آليات مثل الصندوق المركزي والوكالات التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد. غير أن المنظمة ترى أن تجتنب الإدارة والتمويل الإفراط في المركزية.

وتعمل المنظمة بنشاط في شراكة مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة ومع الدول والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لزيادة تعزيز الاستجابة المتزامنة لجميع التحديات الإنسانية. ومن الأمثلة على ذلك السودان، حيث تمارس المنظمة نشاطها منذ عام ١٩٩٨ وقدمت المساعدة الخاصة بالرعاية الصحية الأساسية لما يزيد على ٦٣٠.٠٠٠ سوداني.

وفي دارفور، تكفل المنظمة الرعاية الصحية لأكثر من ١١٥.٠٠٠ نسمة، وقامت، بمعاونة من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، بتحصين ما يزيد على ١٦.٠٠٠ شخص ضد شلل الأطفال. وتوفر المنظمة المساعدة الطبية للنساء الحوامل، كما تعالج الأطفال وتكافح الكوليرا والمالاريا. وهي ملتزمة بتوفير المعونة للمجتمعات الأكثر انعزالاً وضعفاً.

تمويل طارئ لأغراض الاستجابة الفورية للكوارث قبل إطلاق نداء دولي من الاتحاد الدولي. كما يمكننا الصندوق من تمويل عمليات استجابة أصغر حجماً للكوارث الكثيرة التي لا تصل إلى عناوين الصحف الدولية. وتتابع لذلك عن كثب تطور الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث، ونرحب بتوسيع نطاقه. غير أننا نود أن نغتنم هذه الفرصة لنذكر الحكومات بأن حركة الصليب الأحمر لا تحصل على تمويل من الصندوق المركزي، وأن من الأهمية البالغة أن تُدعم المرافق الخاصة بالصليب الأحمر، مثل صندوق الاستجابة الطارئة للكوارث، لمساندة الإجراءات الإنسانية الفعالة والسريعة في نطاق متنوع من الأزمات.

في الختام، أود أن أذكر الجمعية بأن هناك آلاف مؤلفة من متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أنحاء العالم على الخط الأمامي، يستجيبون للكوارث الرهيبة يوماً بعد يوم. والتنسيق الفعال للدعم الدولي المقدم لهؤلاء المتطوعين ولجيرانهم ولحكوماتهم المحلية والوطنية من الضرورات الحتمية لجميع المنظمات الإنسانية الدولية. وسيواصل الاتحاد الدولي بذل كل ما في وسعه لتقديم مزيد من العمل الإنساني الأفضل تنسيقاً والأكثر فعالية، وقد كررنا أنفسنا للعمل مع جميع المؤسسات التي تشاطرنا هذا الالتزام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقاً للقرار ٢٦٥/٤٨ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيد شيفر (المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً بأن أعرب عن شكري الصادق باسم منظمة فرسان مالطة العسكرية الخيرية المستقلة على إتاحتكم لنا فرصة التكلم

ثانياً، ترى المنظمة بقوة أن الالتزام طويل الأمد ضروري لإحداث أثر دائم على المجتمع. ويوجد مثال على ذلك في دعمنا المقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تنشط المنظمة منذ فترة تتجاوز ١٠ سنوات. وتتعاون المنظمة عن كثب مع ٣٠٠ من مرافق الرعاية الصحية التي تدار محلياً هناك، وتزودها بالأدوية والأجهزة الطبية. ونتيجة لذلك، يتمتع أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص في مقاطعة كيفو، وما يقرب من مليوني شخص في إيتوري بإمكانيات الرعاية الصحية الأولية.

وقد اتخذت الأمم المتحدة تدابير هامة للنهوض بسلامة العاملين في تقديم المساعدات الإنسانية وأمنهم، ولكنهم ما زالوا ضحايا للاعتداءات البدنية والتهديدات والسرقات. وكثيراً ما يكونون الأسبق إلى الاستجابة لأزمة من الأزمات في أقل المناطق أماناً، وآخر من يبقى فيها، بعد انحسار الموارد المالية بزمن طويل. وتساند المنظمة الأمين العام في نداءه إلى الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها لتكفل سلامة جميع العاملين في تقديم المعونات الإنسانية، فلا يمكن اتخاذ خطوات مجدية لتعزيز أمن العاملين في المجال الإنساني بدون الالتزام والتعاون الكاملين من جميع الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالبند الفرعي (د) من البند ٦٩ من جدول الأعمال، "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، أود أن أقول إن المنظمة ما زالت تركز جهودها لإيجاد نظام صحي مستدام للشعب الفلسطيني. وتدير منظمة مالطة منذ ١٦ عاماً مستشفى العائلة المقدسة في بيت لحم، بفلسطين، وهو مستشفى للولادة تعمل زوجته بمجلس إدارته، وتم توليد ٣٦ ٠٠٠ من الأطفال الأصحاء فيه. ويجري القيام بتلك الأعمال بالرغم من تعرض المستشفى للحصار والتدمير نتيجة للعنف، العنف الذي لا يزال مستمراً، في هذه المنطقة.

وفي منطقة واده بشمال السودان، حيث لم تكن الخدمات الطبية متاحة لأكثر من ثلاث سنوات، تقوم المنظمة الآن بتقديم هذه الخدمات لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص، وذلك أيضاً بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. ويعالج نحو ٦ ٠٠٠ مريض في المتوسط في هذا البلد وحده كل شهر في مستشفيات المنظمة العديدة. وإلى جانب العمل الذي تقوم به منظمة فرسان مالطة في شمال السودان، فهي تواصل تطوير خدماتها للرعاية الصحية الطويلة الأجل في جنوب السودان، حيث التركيز منصباً على مكافحة السل والجذام وداء النوم.

وللمنظمة أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من المتطوعين المتفانين، يعملون في ١٢٠ بلداً على توفير الإغاثة في حالات الطوارئ لضحايا الكوارث الطبيعية وللمتأثرين بالحرب والأوبئة الفتاكة.

وفي الأحوال الطارئة، يتحتم ألا تكتفي المساعدات الإنسانية بتقديم الإغاثة الفورية للضحايا، بل ينبغي أن تقوم باستحداث أنظمة للدعم الشامل الطويل الأجل. ولدى المنظمة اقتناع بذلك، وقد برهنت على قدرتها على توسيع دورها من الإغاثة الفورية إلى التنمية طويلة الأمد في كثير من المجالات. وفي شمال باكستان، كان للمنظمة أفراد في الميدان في الأيام الأولى التي أعقبت الزلزال المدمر. وتعاونت مع المنظمات الأخرى والمجتمع المحلي من أجل توفير الرعاية الطبية والمياه وبعض السلع الحيوية للناجين. وعقب تلبية الاحتياجات الطارئة مباشرة، كانت المنظمة تحول أنشطتها إلى التأهيل المستدام.

وتسعى المنظمة دائماً إلى تحقيق هدفين في تنفيذ عملها الإنساني. فهي تسعى أولاً لجعل المنظمات غير الحكومية المحلية محورا لجهود الإغاثة ولوضع تدريب الموظفين المحليين في صميم الكثير من مشاريعها.

المختلطة في تلك الجهود. فإن تحسين القدرة على الاستجابة وتعزيزها داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك توضيح مسؤوليات الإدارة والتوجيه، سيجعلان من الممكن زيادة كفاءة الاستجابة الإنسانية وصدورها بالثقة حيث يكون لها أكبر قيمة - أي في الميدان - للمنكوبين بكارثة أو بصراع مسلح. وستواصل لجنتنا المشاركة والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة إلى حد يقابل ما لها من مسؤولية العمل في كل حين كوسيط محايد ومستقل، ويمكن اللجنة من اضطلاعها بأنشطة إنسانية وحسب، بصور حصرية.

شهد هذا العام العمل بنهج الأمم المتحدة العنقودي. لكن لجنة الصليب الأحمر الدولية لا يمكنها، في ما لها من مهمة تلبية احتياجات المتضررين بصورة كلية، أن يسيرها ذلك النهج. والحق أن المساعدة والحماية هما وجهان مترابطان من أوجه عمليتهما، وتقدمهما معا بصورة متزامنة، لأنه لا يمكن تصنيف الاحتياجات بدقة في فئات وتقسيمها إلى قطاعات. وفي نفس الوقت، تؤمن اللجنة إيماناً وطيداً بتنوع النهج، بحيث تستطيع وكالات شتى أن يعمل كل منها وفقاً لولايتته الخاصة ولقواها، وتتمكن من أن يكون لها حضور فعلي حيثما دعت الحاجة إليها، وقدرة على الأداء، في سبيل تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

ولهذا السبب، يجري التنسيق الفعلي بين اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة الإنسانية، حيثما كان لازماً، للتوصل إلى تكامل ناجع في العمل وإلى تعزيز الاستجابة للمحتاجين إلى حماية ومساعدة. وعلى سبيل المثال، عندما تم في باكستان وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والصومال ولبنان الأخذ بالنهج العنقودي، كان وفود اللجنة قد سبقت إلى العمل في جميع تلك الأقطار، وشاركت مشاركة بنّاءة في اجتماعات عديدة لمجموعة المنظمات الإنسانية، مع احترامها في آن معاً مبدأي الحياد والاستقلال للجنة الصليب الأحمر الدولية.

وتستمد منظمة مالطة مبررات استمرارها في تقديم الغوث الإنساني والتنمية وتطويرهما من مبادئها الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال. واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن المنظمة تتصارع يومياً مع التحديات التي يمثلها العمل الإنساني، وسوف نظل نتابع قيادة ومبادرات الأمم المتحدة ووكالاتها عن كثب.

الرئيس بالنياية (تكلم بالانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٤/٤٥، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد بوف (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالانكليزية): إنه ليسرني أن أتكلم اليوم، باسم لجنة الصليب الأحمر الدولية (اللجنة)، في موضوع أساسي، هو مسألة تنسيق الخدمات الإنسانية.

في العام الماضي، اضطلعت اللجنة، كسابق عهدها، بطائفة متنوعة، واسعة النطاق، من الأنشطة الإنسانية، بسبب شتى حالات الصراع المسلح والعنف الداخلي. وأولوية اللجنة المطلقة، في البلدان الـ ٨٠ التي تعمل فيها اللجنة بنشاط، هي المحافظة على قدرتها على الاتصال بالمتضررين ومساعدتهم وتعزيز هذه القدرة.

وفي نفس العام، بدأت المنظومة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة الأخذ بتغييرات ترمي إلى تحسين أساسي لاستجابتها الدولية للأزمات الإنسانية. وقد شاركت لجنتنا في مناقشة الإصلاحات الإنسانية للأمم المتحدة، وذلك لأنه، رغم كون هذه الإصلاحات شأنًا من شؤون الأمم المتحدة، فإنها تترتب عليها آثار في المنظمات الإنسانية خارج منظومة الأمم المتحدة.

واللجنة تدعم بصورة حازمة أهم إصلاحات المنظومة الإنسانية في الأمم المتحدة، وترى عدداً من الفوائد

بمناخبة أكبر فرصنا لتحقيق التوقعات التي يحق للمعانيين انتظارها من المجتمع الإنساني الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد أنهت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٩ من جدول الأعمال، وبنديه الفرعيين (أ) و (ب).

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

والشركاء الطبيعيون للجنة الصليب الأحمر الدولية في أوساط مقدمي الخدمات الإنسانية هم، أولاً وقبل كل شيء العناصر الأخرى المكوّنة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية: أي الاتحاد الدولي وأعضائه من الجمعيات الوطنية، وخاصة في البلدان التي تعمل فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي حالات الطوارئ، تكون الجمعيات الوطنية هي القدرة المحلية للحركة الدولية. وهي عادة أولى الجهات المستجيبة، وبصفتها هذه، هي أول من يقوم بأنشطة حاسمة، تنقذ الأرواح. ولا تزال الجمعيات الوطنية هذه أول شركاء اللجنة في العمليات، وحيثما أمكن - كما حدث في لبنان مؤخرًا، مثلاً - يقدم لها كامل الدعم والموارد اللازمة لتأدية الخدمات الطبية الطارئة الحيوية، على الخطوط الأمامية.

وهكذا نرى أن رأس أولويات اللجنة بالنظر إلى التنسيق الإنساني، هي في الاستثمار في الجمعيات الوطنية للبلدان التي تعمل فيها. واللجنة، بدعمها و تنميتها قدرات الجمعيات المحلية وتحسين التنسيق في حالات الطوارئ، مصممة على تعزيز استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر ولللهلال الأحمر.

ختامًا، تجدد لجنة الصليب الأحمر الدولية التزامها بالعمل لما فيه صالح ضحايا الصراعات المسلحة وغيرها من حالات العنف. وهدفها هو تجنب الهدر بالازدواجية وتأمين استجابة إنسانية شاملة، لا ثغرات فيها. واللجنة، بفعلها هذا، يجب أن تعمل وفقا للولاية التي أسندتها إليها الدول الـ ١٩٤ الأطراف في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وفي نفس الوقت، تقرر اللجنة بأنها لا تستطيع أن تلبى بمفردها جميع ما للضحايا من احتياجات خاصة بهم، وهي لا تدعي أنها تستطيع القيام بذلك. ولهذا السبب، كانت اللجنة مقتنعة بأنه يجب النظر في نهج شتى لتنسيق الخدمات الإنسانية. وهذا